المصطلح في علوم القرآن

بين الكافيجى والسيوطي

دراسة مقارنة

إعداد

د.مشرف بن أحمد الزهراني

كلية العلوم والدراسات الإنسانية

جامعة الخرج

المصطلح في علوم القرآن بين الكافيجى والسيوطي

(دراسة مقارنة)

ملخص البحث:

يناقش هذا البحث قضية متشابكة المعالم، هى قضية المصطلح بوجه عام وبروزة في الثقافة الإسلامية وفي علوم القرآن بوجه خاص، إذ أن للمصطلح أهميته التي لا تنكر، فهو الضابط الذي يضبط حدود العالم، والحد الذي يميز جزيئاته، ومن ثم فهو يمثل وقاية من الخلط أو الإضطراب الذي يمكن ان يحدث في الأحكام. وقد إختار الباحث علوم القرآن بين الكافيجى والسيوطى ليدرس ملامح المصطلح عندهما لتأخرهما بحث إستوعبا خبرة المتقدمين عليهما في المصطلح وزادا عليهما، ولان الثانى احد أخص تلاميذ الأول ومن المفترض أن يكون متأثراً في هذا المجال وهى إشكالية عالجها البحث بنوع من البسط.

ويتكون البحث من تمهيد وثلاثة مباحث:

فأما التمهيد فيدرس: أهم جهود الكافيجى والسيوطى في علوم القرآن ودورهما فيها من خلال تتبعه لجهود السابقين لهما في هذا المجال.

وأما المبحث الأول: فيعنى بمصطلحات علوم القرآن عند الكافيجى حيث يقرر أنه أول من أفرد باباً خاصاً للمصطلح في علوم القرآن وذلك في كتابه (التيسير في قواعد علم التفسير) دارساً منهجه في الإصطلاح ومصادره ومميزاته وبعض المأخذ عليه.

ويأتى المبحث الثانى ليدرس مصطلحات علوم القرآن عند السيوطى ومصادره فيها وما أضافه السيوطى على هذه المصادر. ويولى عنايه خاصة بأثر شيخه الكافيجى في هذا الصدد، كاشفاً اللثام عن هذا الاثر ومزيلاً للإشكاليات التي إكتنفته.

ثم يصور الثالث مقارنه علمية بين السيوطى والكافيجى في مجال المصطلح في علوم القرآن، وما اتفقا عليه واختلفا فيه.

"The Qur'anic Terminology between AL-Sayouti and AL-Kafiji"

Abstract:

This study tackles the intricate issue of the Qur'anic terminology in general and it's prominence in the Islamic culture and in the Qur'anic sciences in particular. It undersores the undeniable significance of the Qur'anic terminology both as the authority that sets the broad parameters of the Qur'anic science and as the measure that calibrate and distinguishes its specificities. The Qur'anic terminology therefore is seen as the guard against any misunderstanding or confusion that might occur in the sharia jurisdictions.

The researcher has chosen AL-Kafiji and AL-Sayouti's Qur'anic sciences to study the features of their Qur'anic terminology. This is because, first, AL-Kafiji and AL-Sayouti were relatively later scholars who fully assimilated the terminological expertise of their predecessors and had significantly added to it; and, second, because the latter was one of the most distinguished students of the former and was thus point with some degree of explicitness.

The paper is divided into three parts:

The first assesses the roles of, and the most important contributions and efforts mad by, AL-Kafiji and AL-Sayouti in the Qur'anic sciences, and it does so by tracing the contributions and the efforts made by their predecessors in their field.

The second concerns itself primarily with AL-Kafiji's terminology of the Qur'anic sciences, and it establishes that he was the first scholar to have studied the Qur'anic terminology as an independent branch of the Qur'anic sciences. In his book, AL-Tayseer fi kawaed Ilm AL-Tafseer, AL-kafiji allocates a whole section to the study of the Qur'anic terminology, and the present paper examines his terminological

methodology, its sources and its salient features. Its also posits some reservations against it.

The third sectios studies AL-Sayouti's terminology of the Qu'anic sciences, its sources and his additions to these sources. It pays special attention to the considerable influence exerted by his sheikh and mentor, AL-Kafiji, in this respect. Hopefully, the study unravels the intricacies of this problematic influence and removes some of the latent misunderstandings surrounding it.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، وجعله قرآنًا عربيًا غير ذي عوجٍ ليدَّبر الناس آياته ليكون حجة على العالمين، وهدىً للمتقين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله نبينا محمد نزل على قلبه ففقهه وعلمه ونصره، فصلى الله عليه وعلى آله وأزواجه وذريته ورضى عن صحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..وبعد:

فالقرآن الكريم عظيم الفيض مستمر العطاء، لا يخلق على كثرة الرد، بل تتوالى عجائبه، وتتجدد فوائده حتى إنه منذ نزوله على مدى هذه القرون المتطاولة، والعصور المتوالية، لا يزال أهل العلم يغترفون من معينة، ويستخرجون منه الدرر، ويستنبطون منه المعاني الغرر.

ومن الأدلة على ذلك علوم القرآن المتكاثرة التي صنف فيها العلماء، فما من عالم يمضى حتى يأتي الذي بعده بزيادة علم واستنباط، وطرائق فهم وبحث، والكتب المصنفة في هذا الفن دليل واضح على ذلك، ابتداءً من الرسائل المتخصصة في فنون بعينها، وانتهاءً بالدواوين الشاملة لهذه الفنون المختلفة منذ الزركشي حتى يومنا هذا، وقد أغراني هذا المدّ القرآني الفريد وما أنتجه من علوم متنوعه ذات نتائج متجددة أن أخوض

غمار البحث فيه انتماءً إليه وحبًّاً مجاليه ومغانيه، إلى أن الاختيار حدا بي إلى منزع من منازع بحوثه لم يفرد بدرس، وهو موضوع المصطلح في الدراسات القرآنية، وخصوصًا عند بعض العلماء الذين لم يلقوا عناية دراسية تتناسب مع حجم عطائهم، كالإمام محى الدين الكافيجي، صاحب (التيسير في قواعد علم التفسير)، فكان توفيق الله عز وجل أن أتناول بالدراسة هذين الأمرين تحت عنوان ((المصطلح في علوم القرآن بين الكافيجى والسيوطي))، وقد أشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث هي:

التمهيد: علوم القرآن ومصطلحاتها قبل الكافيجى والسيوطي.

المبحث الأول: المصطلح في علوم القرآن عند الكافيجي.

المبحث الثاني: المصطلح في علوم القرآن عند السيوطي.

المبحث الثالث: المصطلح بين السيوطى والكافيجي.

وأرجوا أن يكون هذا البحث مدخلا لدراسات حول المصطلح في علوم القرآن، ودافعًا للإهتمام بالعلماء الذين لم يظفروا باهتمام مع وجود جهود لهم في الميدان، والله من وراء القصد.

أهمية الدراسة:

تحتل قضية المصطلح اهمية كبيرة في الدراسات العالمية والعربية على حد سواء، من حيث إن كل علم له إصطلاحه الذي يضبطه، ويرشح نتائجه لأقصى درجة من درجات الصحة المتاحة، وزيادة على هذا فإنه بالنسبة لأمتنا الإسلامية له أهميتان عظيمتان:

أولاهما: أن علومها هى علوم شرعية، إما بالأصالة أو بالآلة أو بالتبعية؛ فضبط المصطلح فيها هو ضمان لإستمرارية هذه الصبغة.

والثانية: أن الظروف الثقافية المعاصرة تستوجب تحديد المصطلحات وفرزها، خصوصًا في ظل تسلط ثقافة العولمة واحتياج الأمة إلى ضبط المصطلحات التي تنتجها أو تقتبسها في طريقها إلى الأصالة، وتميز شخصيتها بين الأمم.

أسباب إختيار الموضوع:

على أساس ما سبق كان إختيارى لهذا الموضوع، بحيث يمكن تلخيص أهم هذه الأسباب في الآتي:

1. الحاجة إلى دراسة قضايا المصطلح في التراث الإسلامي.
2. الحاجة إلى الإهتمام بعلوم القرآن؛ لأنها بمنزلة القواعد والضوابط لفهم كتاب الله عز وجل وأدائه.
3. أن بعض جزيئات البحث لم يتعرض لها الدارسون بالدراسة الوافية، كتراث الكافيجى عمومًا، وكتاب التيسير خصوصًا.
4. تجلية الأمر في نفي السيوطى سبق شيخه الكافيجى إلى دراسة أصول التفسير وقواعده، وتقليله من شأن كتابه (التيسير)، الأمر الذي لعله كان من أسباب عدم اهتمام الناس بهذا الكتاب.

الدراسات السابقة:

أما في مجال عنوان البحث وقضاياه الأساسية فلا يوجد على قدر علمى من البحوث ما يسد هذه الثغرة:

- حول المصطلح في علوم القرآن لا يوجد بحث متخصص في هذا الأمر، لا عمومًا ولا تخصُّصًا في كتاب بعينه، أو عند عالِمٍ بعينه.
- حول الموازنه بين السيوطى والكافيجي، لا توجد دراسات في هذا الصدد.

أما في بعض جزيئات الدراسة فقد وجدت بعض الدراسات العامة التي تفيد البحث ولكنها لا تسد الثغرة، وأهمها:

1. السيوطى وجهوده في علوم القرآن، د.عبد الحليم الشريف، وأصله دراسة تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه بجامعة القاهرة عنوانها (السيوطى وكتابه الإتقان في علوم القرآن).
2. السيوطى وجهوده في علوم القرآن، د.محمد يوسف الشبربجي، وهى دراسة نال بها الباحث دكتوراه الدولة من جامعة الزيتونة.
3. علوم القرآن بين البرهان والإتقان، د.حازم حيدر، وأصلها دراسة نال بها الباحث درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

ويلاحظ على هذه الدراسات أنها لم تتعرض لمعالجة قضية المصطلح عند السيوطى وغيره، كما أنها لم تشر إلى كتاب التيسير للكافيجى لا وصفًا ولا من حيث أثره في علوم القرآن عامةً ولا في السيوطى خاصةً.

4. مقدمة ناصر المطرودى لكتاب التيسير في قواعد علم التفسير، وهى الجزء الدراسى المطبوع ضمن تحقيقه لكتاب التيسير للكافيجى، وقد نال الباحث بالرسالة درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويقع هذا الجزء الدراسى في (نحو 60صفحة)[1]، ويتناول ترجمة للكافيجى ودراسة منهجه في كتاب التيسير، وهذه الدراسة على اختصارها تعد الوحيدة التي قُدّمت حول هذا الكتاب، خصوصًا أن الباحث قد دافع عن دور الكافيجى في هذا المجال، إلا أنها تتسم بالعموم ولا تتعرض لأية تفاصيل في بيان منهج الكافيجى في صياغة المصطلح، كما أنها لم تتعرض لأثر الكافيجى في تلميذه السيوطي.

منهج البحث:

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلى المقارن لملاءمته طبيعة البحث..الذي يعتمد على تفسير الوضع القائم على أي صورة كان. وهو يتعدى مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها

ومن أهم خطواته بناء على ذلك:

المسح الذي يهدف إلى جمع المعلومات الموثقة عن الموضوع محل الدراسة (وهو هنا المصطلح في علوم القرآن)

التحليل الذي يهدف إلى استنباط نتائج من خلال تناول المعلومات بالدراسة (وذلك بتحليلها تاريخيا أو لغويا أو بأى وسيلة علمية للتحليل).

الدراسة المقارنة التي تكفل إلى حدا ما الدقة في استخلاص النتائج المتعلقة بطرفي الدراسة. وهما هنا (الكافيجى والسيوطي).

التمهيد

علوم القرآن ومصطلحاتها قبل الكافيجى والسيوطي

ويحسن أن نقدم لهذا المبحث بترجمة مختصرة للكافيجى والسيوطى تركز على إهتمام كل منهما بعلوم القرآن وبالمصطلح في تراثه العلمي:

أولاً: محيى الدين الكافيجي:

على الرغم من قلة ما وصلنا حول ترجمة الكافيجي[2]، إلا أننا يمكن أن نحصل على صوره واضحة لحياته العلمية من خلال العبارات الموجزة التي التقطناها ممن ترجم له. والتي يمكن عرضها كما يلي:

ولد العلامه الإستاذ البارع محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الكافيجي، في (ككجه كى) من بلاد الروم سنه 788هـ، واشتغل بالعلم أول ما بلغ[3]، فرحل–منذ بلوغه–إلى بلاد العجم والتَّتر، ولقى العلماء، ثم دخل مصر وعمره نحو سبعة وثلاثين عامًا[4]، واشتهر في مصر، واجتمع عليه الطلاب، وقد شغل الكافيجى مناصب عدة في مصر، منها مشيخة تربة الأشرف برسباي، وكان معظّمًا لدى الملوك؛ لزهده ونزاهته[5]، حتى توفي سنة 879هـ.

وقد تميز الكافيجى منذ طلبه إلى آخر مرحلة نشره للعلم بتعدد المدارك، مع الإهتمام بالعلوم العقلية مأخذًا ونشرًا.

فتشهد سطور ترجمته القليلة بنبوغه وتفرده العلمي، إذْ وصفه ابن الغزى (في ديوان الإسلام) ب(الإمام العلامة المحقق)[6]، وأما السيوطى فأحسن الثناء عليه، قال: (كان الشيخ إمامًا كبيرًا في المعقولات كلها : الكلام، وأصول اللغة، والنحو، ...بحيث لا يشق أحد غباره في شئ من هذه العلوم)[7]، وقال: (الأستاذ المحقق، علامة الوقت، أستاذ الدنيا في المعقولات)[8]، وهذا يدل على اتجاهه العقلى الذي يُعدّ التنظيرُ والإصطلاح أحد فروعه.

ومن ثَمّ أنتجت حياة الكافيجى آثارًا جمة تتمثل في تلاميذه ومصنفاته، فأما تلاميذه فهم كُثْرُ، وقد اعتنى بهم عنايه فائقة، حتى (تقدم طلبته في حياته، وصاروا أعيان الوقت)[9]، ومن قائمة تلاميذه يتحقق ذلك، فالحافظ السيوطى

يصنف كتابه (التحبير) في حياته، وشرع في حياته أيضًا في كتابه (الإتقان)[10]، ولعل من عنايته بتلاميذه أنهم كانوا يقرؤون عليه الكتب قراءة تحقيق لا قراءة سرد، قال السيوطي: (وما أعلم أنه خُتم عليه كتاب؛ لأنه كان يقرأ قراءة الأئمة الراسخين في التحقيق)[11]

ومن أهم هؤلاء التلاميذ أيضا: ابن أسد السَّكَنْدرى وشيخ الإسلام ذكريا الأنصارى وعبد الحق بن محمد السنباطي، وغيرهم[12].

وأما تصانيفه: فهى متنوعة في العلوم الشرعية والعقلية، لغوية ونحوية ومنطقية وهندسية وغيرها، حتى قال السيوطى : (وأما تصانيفه في العلوم الشرعية فلا تحصى ؛ بحيث إنى سألته أن يسمى لى جميعها؛ لأكتبها ف ترجمته، فقال: لا أقدر على ذلك، قال: "ولى مؤلفات كثيرة أُنسيتها فلا أعرف الآن أسماءها")[13].

ومن أهم هذه المؤلفات التي تتعلق بالأمور العقلية أو علوم القرآن:

- التيسير في قواعد علم التفسير (وهو كتابنا الذي نعتمد عليه في دراستنا)[14].
- حاشية على تفسير البيضاوى[15].
- حاشية على تفسير الكشاف [16].
- حل الإشكال في مباحث الأشكال (في الهندسة)[17].
- رسالة في مسألة الإستثناء [18].
- شرح القوعد الكبرى (وذكر السيوطى أنه من أنفع كتبه)[19].
- شرح كتاب تهذيب المنطق والكلام للسعد التفتازاني[20].
- المختصر في علم التاريخ[21].
- مختصر في علوم الحديث[22].

ثانيا: جلال الدين السيوطي:

قد كفانا السيوطى الكثير من العناء، إذ ترجم لنفسه في كتابه حسن المحاضرة، وقد اتفق المترجمون له على كثير من هذه التفاصيل التي صرح بها، فمن المتفق عليه أن اسم السيوطى عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق ابن عثمان الخضيرى الأسيوطي[23]، ولد مستهل رجب عام 849هـ، وأما نسبه فينتهى إلى الخضري، ورجح السيوطى انه نسبة إلى الخضيرية، وهى محلة ببغداد[24]، وأما نسبة السيوطى فهى إلى أسيوط من صعيد مصر، وقد نشأ في بيت علم ومنزله كما يفهم من ترجمته لآبائه[25].

وقبل أن يبلغ السيوطى الخامسة عشرة كان قد حفظ عمدة الأحكام وشرحه إحكام الأحكام، لابن دقيق العيد، ومنهاج النووى في الفقه، ومنهاج الأصول، والفيه ابن مالك في النحو، وقد عرض هذه المعارف على مشايخ الإسلام في عصره، كعلم الدين البلقيني، وشرف الدين المناوى وغيرهما، وحصلت له الإجازة بذلك منهم.

ومن خلال قائمة شيوخه التي يمكن استخلاصها من مصنفاته[26] يلاحظ تعدد مشارب هؤلاء الشيوخ واهتمامتهم العلمية، فمنهم المفسّر والمحدّث واللغوى والمؤرخ والفقيه، ومنهم الشافعى والحنفي، ولا شك أن لهذا أثره في تعدد معارف السيوطي، وتكامل آلته العلميه، فمن هؤلاء الشيوخ: علم الدين البلقينى[27]وشرف الدين المناوى[28]والشمنى[29]والكافيجي.

آثار السيوطي:

ترك السيوطى ثروة كبيرة من الآثار تتمثل في تلاميذه الكبار، ومصنفاته الواسعة المتنوعة، فأما تلاميذه فكُثر، ومما يلفت النظر أن بعضهم أكبر منه سنًّا، بل منهم من في طبقة شيوخه؛ فبدر الدين القميري، لزمه عشر سنين، وكان ذلك في سنّ شيخوخته بعد تجاوزه السبعين[30]، وقد ذكر السيوطى أن كتابه التحبير كتبه عنه من هو في طبقة شيوخه[31]، ومن اشهر تلاميذه غير البدر القيمري: شمس الدين محمد بن يوسف الصالحى وأبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي ويوسف بن عبد الله الحسينى وغيرهم.

وأما مصنفاته : فلا نعرف لأحد في تنوعها مثلها، وقد بلغ عددها حسب إحصائه في (التحدث بنعمه الله) أربعمائة وثلاثة وثلاثين كتابًا[32]، ونورد هنا أهم مصنفاته في علوم القرآن، مع الإشارة إلى أنه سيأتى التعريف المفصل بكتابيه الإتقان والتحبير، فمن أهم هذه المصنفات[33]:

1. الدر المنثور في التفسير بالمأثور.
2. معترك الأقران في مشترك القرآن.
3. مفحمات القرآن في مبهمات القرآن.
4. المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب.
5. مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع.

وغيرها من المصنفات التي تدل على تبَحُّره في علوم القرآن الكريم.

ثالثا: علوم القرآن قبل الكافيجى والسيوطي:

لما كان المصطلح – الذي تنصب دراستنا عليه- فرعًا مهمًّا من فروع علوم القرآن، فإنه يحسن بنا أن نوجز القول في علوم القرآن قبل الكافيجي، لما لها من علاقة بموضوع المصطلح عنده ومقارنته به عند السيوطي.

والمتتبع في حركة التأليف في علوم القرآن يجد أنها نشأت مع أول دروس العلم في التفسير على الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهذا أمر طبيعي؛ إذا يحتاج المفسر إلى جملة من العلوم، هى التي سميت فيما بعد بعلوم القرآن، إلا أن التدوين –فيها فيها يبدو للباحث- بدأ جزئيًّا؛ فَدُوِّنَت بعضها في عصر التابعين، خصوصاً العلوم التي لاينفك عنها اهتمام المفسر وحاجته، فصنف يحى بن يعمر (ت89هـ) في القراءة[34] ، وعطاء بن أبي رباح (ت 114هـ) في غريب القرآن[35]، وقتادة (ت 117هـ) في الناسخ والمنسوخ[36]، ثم شهد القرن التالى توسعًا في التصنيف، فألّف أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) الناسخ والمنسوخ[37]، وهو أضعاف كتاب قتادة[38]، وصنّف ابن قتيبة (ت 276هـ) تأويل مشكل القرآن وتفسير غريب القرآن، ثم بدأ التصنيف ينطبع بطابع التخصص والتعمق، فصنّف النَّحاس (ت338هـ) الناسخ والمنسوخ[39]، والراغب الأصفهانى المتوفي في أوائل المائة الخامسة–حسب تاريخ السيوطي[40]–

المفردات في غريب القرآن[41]وهذه المصنفات على رغم جزئية الإهتمام اتسمت بمحاولة الاستيعاب والاستقصاء، كما جنحت إلى العمق في معالجة ما قصدته بالتصنيف.

أما جمع علوم القرآن أو بعضها فقد وُجِد في عصور متقدمة، فقد احتوته بعض كتب الحديث أو مقدمات التفسير[42]، ولعل من أكبر ما وصلنا من ذلك مقدمة كتاب المبانى في تفسير القرآن، فقد ذكر مصنفه في هذه المقدمة عشرة فصول، تجمع بين المأثور والمعقول[43]، وتعليقات مصنّفِ الكتاب واضحة على ما ينقله[44]

وأما التصنيف المستقل في علوم القرآن فقد أرجعه بعض الباحثين إلى الحارث بن أسد المحاسبي (ت 243هـ) في كتابه (فهم القرآن)[45]. وقد تلته جمله من المصنفات تحمل اسم علوم القرآن ككتاب"المختزن في علوم القرآن" لأبى الحسن الأشعرى (ت324هـ)، "والأمد في علوم القرآن" لابن جرو الأسدى (ت 387هـ)، "والإستغناء في علوم القرآن" للادفوى (ت 388هـ)، ولم تصلنا هذه الكتب مطبوعة على حد علمي، إلا أنه لا ينبغى الاغترار بمجرد وجود (علوم القرآن) في عناوين الكتب التي تنتمى إلى هذه الفترة؛ (لأن كثيرين من القدماء استعملوا اللفظ السابق بمعنى علوم التفسير...إلا أن كتبهم هى في تفسير القرآن)[46].

أما الكتاب الذي وصلنا يحمل إسم علوم القرآن فهو كتاب "فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن" لابن الجوزى (ت 597هـ)، الذي ذهب محققه إلى أنه (أدى دورًا مهمًّا لتأسيس هذا الفن الرائع العظيم)[47]، بل جزم بعض الباحثين بأنه (أول كتاب أشتمل على موضوعات هذا العلم)[48]، وموضوعات الكتاب تشهد بأنه قصد علوم القرآن بالمعنى الإصطلاحي.

وبعد ابن الجوزى توالت المؤلفات في علوم القرآن، ومن أهمها (جمال القراء وكمال الإقراء) لعلم الدين السخاوى [49](ت 643هـ)، ثم تلاه أبو شامة المقدسى (ت665هـ) فصنف (المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز)، وقد اقتصر فيه على أبواب محددة توسع فيها حتى كانت هى كل الكتاب[50].

ثم جاء الزركشى (ت 794هـ)، فصنف كتابه الجامع (البرهان في علوم القرآن)، وهو الذي يعد أول كتاب متكامل مستوعب لهذه العلوم[51]، قال في مقدمته (ولما كانت علوم القرآن لا تنحصر ومعانيه لا تستقصى، وجبت العناية

بالقدر الممكن، ومما فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علومه كما وضع الناس ذلك بالنسبه إلى علم الحديث، فاستخرت الله تعالى–وله الحمد– في وضع كتاب في ذلك جامع لما تكلم الناس في فنونه وخاضوا في نكته وعيونه)[52]، فهذا يدل على أن الترتيب الواعب والمميز لعلوم القرآن الذي يهتم بدقائق كل نوع من انواعها، والنظر في الفروق بينها من حيث العموم لا يستطاع نسبته إلى ما قبل البرهان للزركشي [53]

رابعا: المصطلح قبل الكافيجى والسيوطي:

للمصطلح في العلوم عامة والعلوم الشرعية خاصة، أهميته التي لاتنكر، فهو الضابط الذي يضبط حدود العلم، كما أنه الحد الذي يميز جزئياته إلى جانب أنه يمثل وقاية من الخلط أو الإضطراب الذي يمكن أن يحدث في الأحكام، فهو يمثل (أداة ضبط للمعرفة وتوحيد للفكر؛ فالمصطلح بمثابة سور منيع يحول دون اختلاط ما يضم في داخله بما هو واقع في خارجه، وهو في الوقت نفسه القاعدة الموحدة للفكر في المجالات المختلفة التي على اساس منها ينمو هذا الفكر ويتطورّ)[54]، ومن ثم كان المصطلح هو المرجعية الأساسية في العلوم باعتبار أن (مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهى مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية حتى لكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوالّ ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته)[55].

والمراد بالمصطلح ما تواضع عليه أهل علم من العلوم ليقيّد طبيعة هذا العلم وسوره العام ثم يضع حدوداً واضحةً لمعارفه وموضوعاته، وأصله في اللغة يشير إلى اتفاق المختلفين، يقال: (صالحة مصالحة وصلحاً : سالمه وصافاه، ويقال: صالحه على الشئ: سلك معه مسلك المسالمة في الاتفاق، واصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف)[56]، ومن ثم عرّف الاصطلاح بأنه (عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشئ باسم ما ينقل عن موضعه الأول...وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى)[57].

ومن الملاحظ أن الجرجانى اجتهد في تقريب المراد بالمصطلح، فركز على الإنتقال اللغوي، إذ أنه يعطى الكلمة (معنىً جديداً قد يختلف إلى حدّ ما عن الحدّ المعجمي، ويكسبها دلاله جديدة، قد تختلف عن الدلالة اللغوية المتعارف عليها

سابقاً، مما يفيد أنه لابد في كل مصطلح من تجاوز المعنى اللغوى والخروج منه إلى معنى خاص يناسب الذي يعبر عنه في مجال اختصاص معين)[58]، إلا أن هذا التجاوز لا ينبغى أن يمنع الصلة بين المعنى اللغوى والمعنى الإصطلاحي، ومن ثم اشتُرِط فيه أن يكون (مطابقًا للوضع اللغوى قدر الإمكان...ويكفي أن يخرج على وجه من الوجوه التي تقتضيها اللغة)[59]، وعلى هذا يفهم قول الجرجاني في أحد تعريفات المصطلح : أنه إخراج اللفظ من معنى لغوى إلى آخر لمناسبة بينهما[60].

ويهمنا في هذا المجال الحديث عن المصطلحات في علوم القرآن، وقد ظلت فترة من الزمان تابعة للتفسير، إما على شكل مقدمات، كمقدمة تفسير ابن جزي، أو موردة في اثناء تفسير مواضعها من آى القرآن الكريم، كتفسير معنى السورة والآية والنسخ والمحكم والمتشابه، وغير ذلك، لا في صورة مرتبة، وإنما في أثناء تفسير المواضع المذكورة، ولما استقلت علوم القرآن بالتصنيف اهتم العلماء بذكر هذه المصطلحات داخل كتبهم، إلا أنهم جعلوها تفسيرًا لعناوين بعض الأبواب أو الأنواع التي يضمها كل مصنف من مصنفات الفن.

أما إفراد هذه المصطلحات بكتاب مستقل أو بباب قائم بذاته، فلا أعرف على حسب اجتهادى في البحث أحدًا صرح بإفرادها في باب مستقل قبل محيي الدين الكافيجى في كتابه (التيسير في قواعد التفسير).

ويحسن بنا أن نلقى الضوء على المصنفات التي سبقت الكافيجى والسيوطى في علوم القرآن ومحاولة رصد دورها في مجال المصطلح، إسهامًا في تمييز دورهما في هذا الصدد، ومدى إفادتهما منها أو إضافتهما عليها، فيبدو أن تعريف المصطلحات الكلية في علوم القرآن–إن صح التعبير– هو الذي حظى بالإهتمام المبكِّرِ، فصاحب كتاب المباني[61]يهتم بمصطلحى التفسير والتأويل والمحكم والمتشابه، فيصدر بها الفصل السابع من مقدمته، ويفصل المعانى اللغوية المختلفة التي ترجع إليها هذه المصطلحات[62].

أما التعمق في توضيح هذه المصطلحات والتفريق بين اللغوي والاصطلاحي، ثم التمييز بين المتقارب منها، فيمكن أن تجده بعد ذلك فنرى الراغب الأصفهانى يعقد فصلاً في الفرق بين التفسير والتأويل، ومن الملامح المهمة في هذا الشأن أنه يميّز في معنى التفسير بين ارجاعه إلى "الفسر" وإلى "السفر" أي بين الجزر ومقلوبه، فيجعل الفسر (لإظهار المعنى

المعقول) [63]، والسفر (لإبراز الأعيان للأبصار) [64]، ثم يميز بين التفسير والتأويل بأن (أكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ والتأويل في المعاني...) [65].

وأما ابن الجوزي فقد أشار في فنون الأفنان إلى مصطلحات في تفسير والتأويل والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والتفريق بينها، وأما الطوفي فقد اهتم بجملة من المصطلحات في علوم القرآن، لم يعتمد فيها على طريقة السابقين، بل ربما جاء في تفسير بعضها واشتقاقه بغرائب لم نجدها عند غيره[66]، ولا غرابه في أن يدلى الفيروز آبادي اللغوي بدلو واسعة في هذا الباب، خصوصًا أنه جعل كتابه (بصائر ذوى التمييز) في تفسير الألفاظ التي اشتمل عليها القرآن الكريم، ولا شك أن المصطلحات داخلة في هذه الألفاظ، كحكايته أحد الأوجه في اشتقاق التفسير بأنه (من قول العرب: فسرت الفرس، وفسرته، أي أجريته وأعديته، إذا كان به حصر ليستطلق بطنه، وكأن المفسر يجرى فرس فكره في ميادين المعاني ليستخرج شرح الآية ويحل عقد إشكالها)[67].

ويمكن تلخيص الملاحظات على إيراد المصطلحات في المصنفات المتقدمة على الكافيجى والسيوطي فيما يلي:

1. أن بداية التصنيف في هذه العلوم قد قل فيه الاهتمام بالمصطلح.
2. أن طبيعة الفرع العلمي الذي اهتم به كل مصنف كان له أثره في هذا الاهتمام، فكثرت المصطلحات المتعلقة بالبلاغة في كتاب الإكسير، بينما اهتم علم الدين السخاوى بكثير من مصطلحات القراءة والتجويد وما يتعلق بها، في حين اصطبغت صياغة المصطلح عند الفيروز آبادي بالصبغة اللغوية، أما مثل الزركشي، فلأن كتابه قد تخصص في تفصيل علوم القرآن وجدناه يجمع ويؤلف بين مفردات هذه المصطلحات، من حيث الكم، ومن حيث كيفية التناول.
3. أنهم اهتموا بالتمييز بين المصطلحين المتقاربين، كالتفسير والتأويل والنسخ والتخصيص، كما أنهم اهتموا بتوضيح الفرق بين المصطلحين المتضادين، كالمحكم والمتشابه، ويمكن تطبيق ما سبقت الإشارة إليه على أحد المصطلحات التي اهتم بها هؤلاء المصنفون، وهو مصطلح النسخ، فالراغب يركز اهتمامه على الفرق بين النسخ والتخصيص؛ لأنه جعل مقدمته فيما يبدو في أصول التفسير، فكان التفريق بين المتقاربين أعلق بموضوعها، ولذلك عرف النسخ في الاصطلاح تعريفا مختصرًا وواضحًا، وهو (إزالة مثل الحكم الثابت بالشرع بشرع آخر مع التراخي)[68]، ثم شرع في التفريق بينه وبين

التخصيص من وجوه ثلاثة[69] مشيرًا إلى خطأ عدة ممن صنفوا في النسخ في تصورهم (بعض ما هو بيان للمجمل أو تخصيص للعام بصورة الناسخ)[70]، وأما بن الجوزي فقد صنّف في موضوع النسخ مصنفات أشهرها كتاب (نواسخ القرآن)[71]، وأوضح فيه معنى النسخ لغةً واصطلاحًا، فأرجع المعنى اللغوي إلى أحد معنين، أحدهما : الرفع والإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل، إذا رفعت ظل الغداة بطلوعها وخلفه ضوؤها، والثاني: تصوير مثل المكتوب في محل آخر، يقولون: نسخت الكتاب...)[72]، ثم أرجع التعريف الاصطلاحي إلى المعنى الأول؛ (لأنه رفع الحكم الذي ثبت تكليفه للعباد، إما بإسقاطه إلى غير بدل أو إلى بدل)[73]، فالملاحظ أن ابن الجوزي هنا تلخص مما وقع فيه الراغب من اعتماد المعنى الأول.

وأما صاحب الإكسير فقد غلب على كتابه الاهتمام البلاغي، فجعله جلّ مقصده–إن لم يكن كله[74] –ولعله انشغل بذلك عن تفسير مصطلح الناسخ والمنسوخ على الرغم من ذكره هذا العلم من العلوم التي يحتاج إليها المفسر [75]، أما السخاوى فقد اهتم بالناسخ والمنسوخ، وجعله كتابًا قائمًا بذاته ضمن كتابه (جمال القراء وكمال الأقراء) سماه (الطود الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ) [76]، غير أنه قدم المعنى الاصطلاحي على المعنى اللغوي، كما أنه تطرق إلى الفرق بينه وبين التخصيص، كما جرت عادة المتكلمين في هذا الشأن[77].

ويفهم مما سبق أن الاهتمام بالمصطلح واكب الاهتمام بتميز علوم القرآن، علمًا مستقلاً، وأن نظرة المصنفين إليه قد تعددت أشكالها وطرقها، وأن كان لنا أن نذكر ملاحظتين تعينان على تفهم الدور الذي أداه كل من الكافيجى والسيوطي في هذا المجال، ومدى الإسهام الإضافي لهما فيه، وهما:

- أن التنصيص على أفراد مصطلحات هذا العلم بالدراسة لا يستطاع نسبته إلى ما قبل الكافيجى الذي نص صراحة على تخصيصه القسم الأول من قسمي كتابه في الاصطلاحات[78]، ولا يعكّر على هذه النتيجة وجود جملة من الاصطلاحات ضمن الكتب التي صُنّفت في مفردات القرآن، كمفردات الراغب الأصفهاني، أو الفصول التي خصصت لهذه المفردات كالمقدمة الثانية من تفسير ابن جزي.

- أن ما يمكن تسميته بأصول التفسير أو قواعد التفسير يعد نوعًا أخص من علوم القرآن، ويبدو من أجل ذلك أن التصنيف فيه بدأ متأخرا، إذ نسب لأبي عبد الله محمد بن الخضر بن محمد، الملقب بفخر الدين ابن الخطيب، المتوفي سنة 612هـ، كتاب بعنوان قواعد التفسير[79]، (وهذا الكتاب لم يصل إلينا، وإنما ذكره صاحب كشف الظنون بالعنوان المشار إليه)[80]، وذكر الدكتور السبت كتابا آخر بعنوان (المنهج القويم في قواعد تتعلق بالقرآن الكريم) لابن الصائغ الحنفي المتوفي سنه 777هـ، ثم كتاب الكافيجى (التيسير في قواعد علم التفسير)"[81]، ويلاحظ أن اسم قواعد علم التفسير ينطبق على ما في الكتاب من المعارف، كما سيأتي[82].

المبحث الأول

مصطلحات علوم القرآن عند الكافيجي

كان ما سبق اختصارا لما كان اهتمام من تقدموا الكافيجى بالمصطلح، وأما كتاب التيسير للكافيجى –الذي يعد أول كتاب أفرد المصطلح في علوم القرآن بالدراسة–فيحسن الولوج إلى دراسته من النواحي التالية:

الأولى: يتضح من العنوان أنه كتاب مصنف في علم أصول التفسير، وقد ذكر المصنف نفسه في هذا العنوان في خاتمة نسخته، فقال : (يسرنا الله تعالى للفراغ من ترتيب التيسير في قواعد التفسير)[83]، وأشار إلى ذلك بقوله في المقدمة : (ثم إن علم التفسير من بين العلوم لما كان بمنزلة الإنسان للعين، والعين للإنسان، وقد دل على أفضليته البرهان، وكان غير منتظم على حده في سلك النظم والبيان، وأردت تدوينه بقدر الوسع والإمكان، رتبتُ هذه الرسالة ....)[84]، ولا ريب أن المصنف يقصد علم أصول التفسير؛ لان علم التفسير الذي يراد به تفسير سور القرآن وآية، كان قد دُوّن منذ القرون الأولى، وكثرت مصنفاته ما بين مأثور ومعقول وموجز ومطول، فلا تنطبق عليه عبارة المؤلف، وهذا ما فهمه السيوطي وحاول أن يرده بأن الكافيجى (لم يقف على البرهان للزركشي ولا على مواقع العلوم للجلال البلقيني)[85]، ومع أن السيوطي قد فهم أن المصنف يقصد فنونًا من علوم القرآن، وليس التفسير المتعارف عليه، فالبادي أن مقصود الكافيجى بنسبة السبق إليه أخص مما دفعه السيوطي، فهو يقصد خصوصيه فن بعينه، وهو علم أصول التفسير وقواعده ومصطلحاته، وليس مجرد التصنيف في علوم القرآن، وقد أشار إلى هذا المعنى أيضا محقق كتاب التيسير[86].

الثانية: صرح المصنف أنه قسم كتابه إلى بابين وخاتمة[87]، وقد جعل الباب الأول في الاصطلاحات كما نص بقوله: (الباب الأول في الاصطلاحات) [88]، وجعل الباب الثاني في القواعد والمسائل[89]، والبابان متساويان تقريبًا في الحجم[90]، وهذا يشير إلى أهمية قضية المصطلح عنده إذ تقدم ذكرها في صدر الكتاب مع اهتمامه بأصول التفسير وقواعده، إذ جعل تناولها في الشطر الثاني من كتابه.

الثالثة: يبدو ميل الكافيجى إلى جانب التأصيلي والمصطلحي، وربما كان لاهتمامه بعلوم المنطق والحساب والهندسة والفلك ونحوها علاقة بذلك الميل، فقد ذكر مترجموه أنه صنف (حل الإشكال) في الهندسة، و (الرمز في علم الإسطرلاب) في الفلك، و(شرح الجغميني في الهيئة)، وغيرها[91]، ولعل مصنفه في مصطلح الحديث المسمى (المختصر في علم الأثر) يؤكد هذه النتيجة لوجود تشابه بين ترتيبه وترتيب كتاب التيسير، فقد جعله في مقدمة وبابين، وجعل المقدمة في تعريف علم الحديث وأهميته والحاجة إليه وبيان موضوعه وغايته[92]، أما الباب الأول فجعله في مصطلحات المحدثين، والجديد فيه أنه عرّف المصطلحات بقوله: (وهى جمع مصطلح، وأريد بها هاهانا ألفاظ مخصوصه موضوعه لمعان يمتاز بعضها عن بعض باعتبار قيد يتميز عنه، وسبب إطلاقها عليها هو الاتفاق على وضعها، لتلك المعاني ليحصل عند استعمالها مع أداتها اصلاح المعاني، ودفع فساد بعضها[93]، وقد جرى فيه على طريقة علماء الحديث من تعريف كل نوع من أنواع الحديث، والتمثيل له[94].

أما الباب الثاني فجعله في المسائل، ولعله أراد بها المسائل الأصول لهذا العلم ركز فيه على مدى الاحتجاج بأنواع الأحاديث التي ذكرها في الباب الاول[95]، ثم ختم الكتاب بخاتمة في آداب الشيخ والطالب[96].

كما أن مصنفه (المختصر في علم التاريخ) يؤكد اهتمامه أيضا بقضية التأصيل، والمصطلح[97]فعلى كثرة كتب التاريخ لاحظ الكافيجى أن (علم التاريخ) لم يحظى باهتمام من سبقوه، إذ يقول عنه" ولكن لما كان دررًا منثورة في عجاج بحر العمان، غير منتظر في سلك القواعد والتباين، وقد دعاني الحدب على أهل الأدب والأرب إلى جمعه في قوانين الضبط والبيان"[98]، وقد بدأ كتابه بذكر مصطلح التاريخ، فعّرفه في اللغة وركز على الفرق بين التاريخ اللغوي والتاريخ الاصطلاحي، ثم ولج إلى تعريف علم التاريخ بأنه (علم يبحث فيه عن الزمان وأحواله وعن أحوال ما يتعلق به من حيث

تعيين ذلك وتوقيته)[99]،وقد أعجب الباحثون بشموله هذا المصطلح ودقته حتى قال بعضهم (ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا : إن الكافيجى قد أثار معظم القضايا التي تعرضنا لها في الحديث عن أهمية مفهوم الزمان وعلاقته بالمسألة التاريخية)[100]، وفي هذا ما يعين على عدم استغراب سبق الكافيجى إلى قضايا التأصيل والاصطلاح إلى جانب النظر إلى وضوح هذه القضايا في كتابه التيسير الذي لم يسلم السيوطي بسبقه فيه كما سبقته الإشارة.

منهج الكافيجى في دراسة المصطلح:

اخترنا ان تتجه دراسة المصطلح عند الكافيجى بناءً على ما سبق إلى وصف الجزء الذي خصّصه في المصطلحات ومع ذكر مصادره وكيفية تعامله معها ومدى إفادته ممن سبقوه من خلال المقارنة حسبما يتسع مجال البحث، فيمكن القول بأن الكافيجى جعل من المصطلح مدار دراسة لجملة من علوم القرآن في الباب الأول؛ إذ تعامل مع نحو عشرة مصطلحات تعد عمد هذا العلم هي: التفسير ،التأويل، القرآن، الكلام، السورة، الآية، المحكم، المتشابه، الدلالة، النسخ، الإنزال، الإعجاز، إلى جانب بعض المصطلحات الأخرى التي تعدّ معينة لا أصلاً في الباب، فليس تفسير المصطلح هو وحده الذي يدور عليه الباب، وإنما هو المدخل الرئيسي والأهم الذي يبدأ به المصنف ذكر كل نوع من هذه الأنواع والمدار الذي يدور حوله البحث فيه، فحينما يذكر نزول القرآن يبدأه بالمعنى اللغوي وهو (الانتقال من الأعلى إلى الأسفل...والإنزال هو نقل الشيء من الأعلى إلى الأسفل)[101]، ثم ينص على الجمع والفرق بين الإنزال والتنزيل بقوله: (وكذا التنزيل، لكن فيه الدله على التدرج والتكثر)[102]، وفيه لمح من المصنف لخصوصية التنزيل، بمعنى النزول المفرق، وهو الذي عناه الراغب بقوله إن (التنزيل يختص بالموضوع الذي يشير إليه إنزاله مفرقاً، ومرّة بعد أخرى، والإنزال عام)[103]،ولعل هذا يومي إلى قصور نقل محقق الكتاب عن البصائر والمفردات (إن التنزيل خاص والإنزال عام)[104].

ثم ينتقل إلى المعنى الاصطلاحي الذي يختاره بقوله: (ولعل نزول القرآن على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يتلقفه الملك من الله عز وجل تلقفا روحانيًا، أو يحفظه من اللوح المحفوظ فينزل به إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ويلقيه عليه)[105]، ومن خلال هذا المدخل يذكر كيفيات الوحي وصوره وأسباب النزول مع ذكر ضوابط في هذا كله[106].

وقد ذكر صاحب البرهان في كلامه على كيفية إنزال القرآن هاتين الصورتين ضمنًا، وكذلك السيوطي في النوع نفسه، ولم يذكراه على أنه تعريف الإنزال[107]، وقد سبقهما البيضاوي في تفسيره معبرا عن هذا المعنى بقوله: (ولعل نزول الكتب الإلهية على الرسل بأن يتلقفه الملك من الله تلقفا روحانيا أ، يحفظه من اللوح المحفوظ) [108].

ومن أهم ما يميز الكافيجى أنه يذكر الاختلاف في أصل المعنى اللغوي، أو الاصطلاحي، ففي تعريفه للقرآن يذكر الخلاف في أصل اشتقاقه اللغوي على أصلين:

الأول: أنه من قرأت الشيء قرآنا، إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض.

والثاني: أنه مأخوذ من قرنت الشيء بالشيء.

ومن الواضح أنه يرجح المعنى الأول، ويجزم به، ويسوق المعنى الثاني بصيغة التمريض، ومن ثم يختار قول أبي عبيدة أن القرآن سمى قرأنًا (لأنه يجمع السور ويضمها)[109]، ثم يزيد عليه(وكذا يشتمل على الشرائع والحكم وعلى العلوم الكثيرة، وعلى أنواع البلاغة، وعلى غير ذلك)[110]، وأما سياقة الخلاف في المعنى الاصطلاحي فمثاله مصطلحا التفسير والتأويل، فالتفسير في العرف: (كشف معنى القرآن وبيان المراد، وأما التأويل فالعرف فهو : صرف اللفظ إلى بعض الوجوه، ليكون ذلك موافقًا للأصول)[111]، وإذا كان هذا هو المعنى الذي يجزم به ويقدمه فهو يسوق معنين آخرين هما:

1. أن التفسير (بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهًا واحداً، والتأويل توجيه لفظ يتوجه إلى معانِ مختلفة إلى واحد فيها...) [112].

2. أن التفسير(هو القطع على أن المراد من اللفظ هذا...وأمال التأويل هو بيان عاقبة الاحتمال، ومنتهى الأمر بغالب الرأي، دون القطع)[113]؛ ولان اللفظ الواحد يمكن أن يتعوره اصطلاح أكثر من علم من العلوم فهو ينبه على ذلك كما في سياقته لمصطلح الكلام، فإنه يقارن بين هذا المصطلح في اللغة وفي المنطق[114]، وعند النحاه فهو في اللغة اسم جنس يقع على القليل والكثير، وفي اصطلاح المناطقة هو المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع عليها، وعند النحاة بمعنى المركب المفيد فائدة تامة[115]، وبين هذه المصطلحات تكون مقارنته التي اختصرها بقوله بعد ذكر كلام النحاة (فيكون أعم منه مطلقًا كما أنه أخص من الكلام اللغوي مطلقًا)(116)، والضمير في (يكون) عائد على المعنى

الاصطلاحي الذي اختاره من كلام أهل المنطق، و (الهاء) في (منه) عائدة على اصطلاح النحويين، فيكون معي هذه المقارنة أن المصطلح اللغوي أعم يليه اصطلاح المناطقة ثم اصطلاح النحاة.

وتبدو دقة الكافيجى في تناوله المصطلحات، يبرهن على ذلك تفريقه بين المصطلحات المتقابلة والمتقاربة، فمن ذلك تمييزه بين المحكم والمتشابه، بحدّ فاصل، وهو أن (المحكم ما أحكمت عبارته بأن مشتبهة محتملة...فالمحكم والمتشابه متقابلان متناولان جميع أقسام النظم)[117]، ووجه الدقة في تميزه بين المتقابلين ليس في أصل التمييز –كما هو بدهي– ولكن في وضعه الحدّ الفاصل بينهما؛ لأن الحس الاصطلاحي يفرض موقفًا محدداً يهتم بتحديد المصطلح أكثر من اهتمامه بتكثير الآراء، إلا أن يكون الثاني تبعًا للأول، وهذا ما تميز به الكافيجى بما يجعلنا نستريح إلى وضع كتابه ضمن مصنفات المصطلح وأصول التفسير، وهى أخص من مصنفات علوم القرآن.

وأما تمييز الكافيجى بين المصطلحات المتقاربة فهو أميز، وقد سبق الكلام في تمييزه بين التفسير والتأويل، إلا أنه يزيد على ذلك التفريق بين التفسير وعلم التفسير، فبعد ذكره مصطلح التفسير والخلاف فيه ترجيحه، والتأويل ومصطلح التأويل، والتفريق بينهما [118]، يقول: (....هذا ثم إن علم التفسير هو علم يُبحث فيه عن أحوال كلام الله المجيد، من حيث أنه يدل على المراد بحسب الطاقة البشرية)[119]، وواضح أنه يفرق بين التفسير باعتباره مصطلحًا عامًّا على عملية فهم معانى القرآن في ذاتها، ثم باعتباره علمًا له حدوده وأدواته، وقد دل على تعمده التفريق بين الاعتبارين أنه صدّر تعريفه لعلم التفسير بقوله: (هذا ثم إن علم التفسير)، كما أنه جمع في تعريفه لعلم التفسير بين التفسير والتأويل[120] فأدخل فيه التأويل، في حين أنه فرّق بينهما في التعريف العام[121].

ومن هذه الدقة أيضًا تفريقه بين تعريف الشيء وبيان حال من أحواله، ففي أثناء ذكره لأسباب النزول عرّف النزول سبق، ثم ذكر أن (سبب النزول هو الذي نزل به القرآن) [1]، ثم قرر أنه لا يجوز التكلم في سبب النزول بالعرض على الأصول، وإنما التكلم فيه خالص بالسماح والمشاهدة [122]، ثم أورد شبهة مؤداها، أن التعريف المذكور لسبب النزول هو من باب التكلم فيه[123]، ولعله جعل إيراده لهذا الإشكال مدخلاً لأمرين مهمين في باب الاصطلاح:

الاول: التفريق بين ما هو تعريف للشيء وما هو بيان لحال من أحواله، إذ لا يرى أن تصويره لأسباب النزول بأنها الذي نزل به القرآن داخل في التعريف (بل هو بيان حال من أحواله) [124].

والثاني: التفريق بين التصور (الذي يسمى بالماهية أو المفهوم)، وبين التصديق (الذي يسمى بالحكم)؛ فهو يقرر أن (التكلم فيه على سبيل التصور ليس بممنوع، وإنما الممنوع التكلم على طريق التصديق بأن هذا سبب ذاك بدون السماع والمشاهدة [125])، ولا شك أن هذ الضوابط قد تكون موجودة عند المتكلمين في علوم القرآن أو في التفسير ومجرأة في مباحثاتهم، إلا أن صياغتها ووضعها في باب خاص يسمى (باب الاصطلاحات)، بالنسبة لعلوم القرآن أمر بدأه الكافيجى في كتاب التيسير.

بعض المأخذ على الكافيجى في المصطلحات:

ومع هذه المزايا التي سبق بيانها يمكن ملاحظة بعض المآخذ التي لا تقلل من قدر الكتاب في بابه، وإن كان لابد منها لاعتدال الميزان، ولعل من أهمها:

1. أن اهتمام الكافيجى بعلوم المنطق جعله لا يوفق احيانا في اختياره الاصطلاح وترجيحه، يظهر ذلك في اختياره مصطلح الكلام عند المناطقة، وهو (المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع عليها) [126]، ولما كان تعريفه للكلام فرعًا على تعرف القرآن اصطلاحًا بأنه (الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه) [127]، فقد كان الأوفق أن يختار اصطلاح النحاة؛ لان اصطلاح المناطقة الذي اختاره يدخل فيه الكلام المفيد وغير المفيد بدليل قوله بعده: (ويوصف صاحبه بأنه متكلم، يقابل الأعجم والأخرس) [128].

2. تأثره بمذاهب المتكلمين أوقعه أحيانا في اصطلاح المعتزلة ومن وافقهم، وتأويلهم وتقديمها على مذهب أهل السنة، ففي معرض تفسيره لمصطلح التأويل يقرر ان يقول القائل: (أن المراد من الاستواء في قوله تعالى: ((الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)) [129] ـ أي الاستيلاء، بما لاح لي من الدليل، فذلك التأويل برأي الشرع ...وأما إذا قال: المراد منه هو الاستقرار عليه كما زعم البعض فيكون تفسيرًا بالرأي على سبيل التشهي) [130]، فهو يرجح مذهبهم في أن الاستواء هو الاستيلاء، ويستدل لهم بقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق: من غير سيف ولا دم مهراق

وهو مذهب مخالف لمذهب السلف، ولا تدل عليه اللغة، كما نبه على ذلك العلماء، والمعروف من اللغة أن استوى معناه علا، وقد سئل الخليل: هل وجدت في اللغة استوى بمعنى (استولى)؟ فقال: هذا ما لا تعرفه العرب، ولا هو جائز في لغتها[131]، أما بيت الشعر فنسب للأخطل، ولم يحتجوا بشعره، كما أنه ليس في دوانه ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه، وقالوا إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة) [132].

والمستغرب أنه جعل الرأي المقابل لهذا الرأي هو القول بالاستقرار على العرش، ونسبه إلى زعم البعض وأهمل قول جماهير السلف وغيرهم من أنه استواء حقيقي يليق بجلاله الله تعالى وعظمته، وهو الذي دلت عليه اللغة، واستمد من الأصول أيضًا، كظواهر الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهذا كله أسند في الأصول من بيت الشعر الذي جعله عمدة القول الذي اختاره[133].

3. غموض العبارة أحيانًا في بعض المصطلحات، كقوله في المتشابه: (ما تكون عبارته مشتبهة محتملة، يندرج فيه الخفي والمشكل والمجمل...مثال الخفي نحو : النباش والطرار...)(134)، ولا شك أن كلمتي النباش والطرار ليستا في القرآن الكريم، وإنما قصد بهما خفاء آية السرقة في حقهما، فالنباش الذي يستخرج الشيء بعد الدفن، ولعله يراد به الذي ينبش القبور لاستخراج ما يكون فيها من مال، والطرار هو الذي يشق كم الرجل ويسل ما فيه، وهو نوع من السلب خفي، ولذا نوافق محقق الكتاب في استدراكه على المصنف بأن في التمثيل بهما تسامحًا؛ لأنهما ليسا بخفيين، بل آية السرقة خفية في حقهما، والأول أن يقال: وذلك مثل آية السرقة في حق الطرار والنباش)[135].

متعلقات المصطلح:

لم يكن تحيد المصطلح في علوم القرآن هو كل اهتمام الكافيجي، وإن كان الكلام على المصطلح هو محور هذا الاهتمام، سبق الإشارة، وذلك لأنه لم يجعل هذا الباب لمجرد سرد المصطلحات، كما عند من اهتموا بالتصنيف في المصطلحات الخاصة، وإنما شغلت متعلقات المصطلح حيزًا لا يمكن إغفاله؛ ولعل ذلك لأن الكافيجى لم يقصد بإيرادة المصطلحات مجرد ذكره بقدر ما قصد إفهامها ودراستها، وهذه ميزة تُعدّ لهذا المصنف، وتجعله طيّب الثمار في هذا الجانب.

وقد كثرت متعلقات المصطلح عند الكافيجى ما بين شرحٍ واحتراز وتفريعٍ وتمثيلٍ وتجريحٍ وتدليلٍ، وغير ذلك، ويمكن أن نذكر بعض الأَمثلة على هذه المتعلقات، فمن التفريع الذي لجأ إليه الكافيجى ذكره أنواع التفسير ما بين تفسير محمود ومذموم[136]، وقد أداه ذلك إلى الكلام في مسألتين ليستا من علم التفسير، وإنما هما من متعلقاته حتمًا:

1. مسألة إصابة المجتهد.
2. مسألة حكم العقل، وهل يُجعل معيارًا في تفسير القرآن.

ومن ذلك أيضًا ولوجه إلى ذكر العلوم التي يحتاج إلها المفسّر، وهي التي اصطلح على أنها أدوات المفسر[137]، ومنه أيضًا تتبعه لتدوين التفسير والحاجة إليه وشرفه[138]، ومن ذلك أيضًا تطرقه بعد تعريفه القرآن لغةً واصطلاحًا إلى تواتر القرآن وشرح السّر في وجوب نقله بالتواتر بخلاف الحديث[139]، ثم كلامه في القراءات وشروط قبولها[140]، ولعل ذلك لتعلقه بالقرآن إما من حيث هيئة النقل أو من حيث هيئة الأداء.

ومن متعلقات المصطلح التي تنتمي إلى تفصيله تطرّقه بعد تعريفه للمحكم والمتشابه إلى أنواع المتشابه ، ودرجاته من حيث الخفاء وسبيل تأويل المتشابه الذي لم يبلغ الغاية في الخفاء[141]، ثم تفصيل مراتب دلالات الألفاظ[142]، ولعله ذكر ذلك كله من باب تفصيل معنى المتشابه، وتتميز أنواعه بعضها مع بعض.

ومن المتعلقات التي تنتمى إلى الاحتراز أن الكافيجى ذكر مصطلح التعارض والترجيح بأنه (تقابل الحجتين المتساويتين في القوة على وجه يوجب كل واحدة منهما ضد ما يوجبه الأخرى في محل واحد في وقت

واحد)[143]، ثم احترز إحترازًا ضروريًّا وهو (أن الحجج الشرعية لا يقع التعارض بينها حقيقة؛ لان ذلك من أمارات الجهل والعجز، فإن ما أثبت بدليل عاضه دليل آخر يوجب خلافه، كان ذلك لعجزة عن إقامة دليل سالم عن المعارضة، والحكيم العليم الذي لايعزب عن علمه شيء، تعالى أن يوصف بالجهل، فإذًا لا يقع التعارض والتناقض بينهما إلا بالنسبة إلينا)[144]، ولا شك أن الاحتراز بمعنى التعارض الحقيقي، وإجازة التعارض النسبي فيما يتعلق بالحجج الشرعية التي على رأسها القرآن العظيم، أمر ضروري، ومع ذلك فقد توسع الكافيجى بأن ذكر على سبيل التفصيل طرق دفع التعارض بين الوجوه المختلفة والتمثيل لذلك[145]، ثم ذكر (التعارض الذي لا يمكن فيه الجمع بوجه من الوجوه غير وجه النسخ)[146].

وبغض النظر عن تقويمنا لمدى أهمية كل المتعلقات التي ذكرها الكافيجى بعد سياقة الاصطلاح يَسْلَم لنا أن نقرر أنها متعلقات تمزج علم المصطلح بعلوم القرآن وتجعله محورًا للتعامل مع هذه العلوم بغير مساس بخصوصيته واستقلاليته، وهو الأمر الذي وُجِد واضحًا عند الكافيجي، بينما لم يَسر المصنفون حتى السيوطي على الأقل على هذه الشاكلة من تمييز المصطلح، ثم الولوج إلى مكملاته ومتعلقاته.

مصادر الكافيجى في المصطلح:

على الرغم من سعة المعارف التي وضعها الكافيجى في كتابه (التيسير) فإنه لم ينص فيما يتعلق بالمصطلح على أي من المصادر التي أفاد منها، إلا نقله عن أبى منصور الماتريدى في الفرق بين التفسير والتأويل)[147]، ثم نقله عن أبي المعين النسفي سبب تسمية الماتريدى كتابه بالتأويلات[148]، ويلاحظ في نقله عن الماتريدى أنه قد تصرف في سياقته للتعريف، فلم يذكر لفظ الماتريدى على الرغم من نسبته هذا التعريف إليه قولاً إذ يقول: (وقال الشيخ أبو منصور : التفسير في الحقيقة هو القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على أن الله تعالى أنه عنى هذا اللفظ، فإن قام دليل مقطوع به نحو التواتر وإجماع الأئمة عليه يكون تفسيرًا صحيحًا، وإن قطع على المراد لا بدليل مقطوع به، فهو تفسير بالرأي، وهو حرام لما فيه شهادة على الله تعالى بما لا يأمن أن يكون كذبًا، وأما التأويل فهو بيان عاقبة الاحتمال ومنتهى الأمر بغالب الرأي، دون القطع، فيقال: يتوجه اللفظ إلى كذا وكذا، وهذا الوجه أوجَهُ لشهادة الأصول له، فلم

يكن فيه شهادة على الله تعالى، فالظاهر أن هذا النص منقول من كتاب كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري، كما حال عليه محقق الكتاب، والنص ليس في النسخة المطبوعة التي أشرف عليها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ولذلك ذكرها محققا الكتاب في تقديمهما له[150].

وبمقابلة هذا النص في صدر كتاب (التأويلات) حسب طبعة وزارة الأوقاف العراقية نلاحظ فروقًا في التقديم والتأخير وغيره من سياق الكلام؛ إذ يقول: (فتفسير الآية أهم...إذ هو حقيقة المراد، وهو كالمشاهدة لا تسمح إلا لمن علم...لأنه فيما يُفسّر يشهد على الله به، وأما التأويل: فهو بيان منتهى الامر...ولا يقع التشديد في هذا مثل ما يقع في التفسير، إذ ليس التفسير في الشهادة على الله؛ لأنه لا يخبر على المراد...ولكن يقول: يتوجه هذا إلى كذا وكذا من الوجوه) [151].

فمن الواضح أن علاء الدين البخاري قد تصرف في لفظ الماتريدى ونقله عنه الكافيجى بهذا التصرف على أنه تصرّف فيه أيضًا، فزاد جملة (والشهادة على الله تعالى أنه عنى باللفظ هذا) فإنها ليست في سياقة علاء الدين البخاري للتعريف.

وأما في المواضع الأخرى من كتابه فإنه يشير إلى المصدر بقوله: (قال بعضهم) [152]، أو (عند لمحققين) [153]، أو (قال بعض المفسرين) [154]، وقد محقق الكتاب ان الكافيجى قد أفاد من بعض المصادر التي لم يشر إليها كمقدمة الراغب الأصفهاني لتفسيره، وكشف الأسرار عن أصول البزدوى لعلاء الدين البخاري، والمحصول في علم الأصول(155)، وبمقارنة بعض المصادر التي سبقت الكافيجى في علوم القرآن(156)، نحاول أن بين الفروق التي بينها وبين كتاب الكافيجى في موضوع الاصطلاح على سبيل الاختصار والإشارة التي تغنى عن البسط والتطويل.

أما من حيث تعداد الاصطلاحات المتعلق بعلوم القرآن فنشير إلى ما يلي:

1. أن الكافيجى عمد إلى حشد المصطلحات في باب واحد، سماه (باب المصطلحات)، ثم اضطر في الباب الثاني الذي جعله في القواعد والمسائل إلى تعريف بعض المصطلحات الخاصة به، بينما تناثرت المصطلحات في الكتب الأخرى حسب الموضوعات التي اختار كل مصنف أن يبحثها.

2. تميّز الكافيجى عن سابقته بزيادة بعض المصطلحات لم توجد عندهم، مثل: مصطلح"الإيجاز" ومصطلح "الدلالة" إلى جانب بعض المصطلحات المتعلقة بنقل القرآن وعلومه، مثل: مصطلح الضبط[157]، والعدالة[158]، والإجازة[159]، والوجادة[160].

3. وجدت بعض الاصطلاحات عند السابقين للكافيجى لم يذكرها في كتابه، مثل: الفواصل[161]، الوجوه والنظائر[162]، الإدغام[163]، والتجويد[164]، الحقيقة والمجاز[165]، إلى جانب المصطلحات الخاصة بعلوم البلاغة التي ذكرها بعض السابقين عليه كالطوفي في الإكسير[166]، والزركشى في البرهان[167]، ولعل هذه الأخيرة مرجعها إلى أن الكافيجى اهتم بالمصطلحات الخاصة في عموم علوم القرآن، لا في خصوص بعض هذه العلوم، كالبلاغة أو النحو أو اللغة، وسنتتبع بعض المصطلحات التي ذكرتها المصادر السابقة عليه، مقارنةً بمصطلحه، لنرى مدى ما بينها من تشابه واختلاف، لتكون مع ما سبق ملمحًا من ملامح جهده في هذا المجال، ونختار ممن سبقه المصطلحات التي كانوا بها أشد عناية واهتمامًا، فالراغب اهتم كثيرًا بمصطلح النسخ، كما أشرت آنفًا[168]، ويهمنا انه ذكر معناه وانحصاره في دائرة الأمر والنهى دون الأخبار وأصول المِلَّة، ثم الفرق بينه وبين التخصيص وتخطئة من أدخل بيان المجمل وتخصيص العام في حيّز النسخ[169].

ويلاحظ التشابه في هذه الجوانب بين الكافيجى وبينه مع بعض الزيادات التفسيرية عند الكافيجي، إلا أن الأخير زاد جملة من المباحث لعلاقتها بالنسخ وعلى سبيل التفصيل والاحتراز، مثل: نفيه وقوع التعارض الحقيقي بين الحجج الشرعية، وذكره طرق دفع التعارض قبل اللجوء إلى النسخ، ثم تعداده أنواع المنسوخ؛ فإذا اعتبرنا أن لفظ المصطلح واحد عند كليهما، فقد تمييز الكافيجى بزيادة بسط فيما يتعلق بإزاله الإشكال وتحديد المجال الذي يعمل فيه النسخ، وأما ابن الجوزي فإنه لم يهتم بذكر المصطلحات على الرغم من إفراده كتابه في علوم القرآن محيلاً إلى مواطن هذه الاصطلاحات في تفسيره[170].

وسنضطر إلى تفسيره (زاد المسير) في المقارنة بين مصطلح المحكم والمتشابه عندهما؛ إذ ذكره في فنون الأفنان عاريًا من التعريف محيلاً إلى تفسيره[171]، حيث ذكرى معناه اللغوي، ثم ذكر في المراد بالمحكم في اصطلاحًا ثمانية أقوال، وفي

المتشابه سبعة[172] دون أن يرجح واحدًا منها، وأما الكافيجى فلم يذكر المعنى اللغوي، والكفة فيه عند ابن الجوزي؛ لأن المعنى اللغوي مولج صحيح إلى الاصطلاح، غير أن الكفة تتّجِه إلى الكافيجى في أنه أحكم المصطلح، ولم يجعل فيه خمسة عشر قولاً، وصاغه بعبارة واضحة، فالمحكم(ما أحكمت عبارته بأن حفظت عن الاحتمال والاشتباه، أي: هو المتضح المعنى)[173]، والمتشابه(ما تكون عبارته مشتبهة محتملة)[174] ثم زاد على ذلك بيان درجات المتشابه من حيث الخفاء وموقف العلماء منه ، واشترك مع ابن الجوزى فى إيراد فائدة وجود المتشابه، مع أن الكتاب كله هدىً، إلا أن الكافيجى اقتصر في الجواب على ما حاصله أن فائدته متمثلة في أن المتشابه (قد دلّ على وجود اعتقاد حقيقة المراد منه، كدلالة المحكم على وجوب اعتقاد حقيقه المراد منه)[175] ، فجعل فائدته متمثلة في الإيمان به، وبأن المراد منه حق–وهو المعنى الذي نص عليه القران– غير متطرق إلى الأجوبة التي جمعها ابن الجوزي أو اقترحها لفائدة انزال المتشابه[176]، والتي آرى أنها بعيدة عن المراد القرآني، إلا الجواب الثاني الذي يقترب من معنى الآية ومن تعبير الكافيجي.

ولما كان كتاب (جمال القراء) للسخاوى منصبًا في جملته على ما يتعلق بالأداء القرآني فقد قلت فيه اصطلاحات علوم القرآن؛ فشارك الكافيجى في بعضها، ومنها النسخ الذي جعله كتابًا كما سبقت الإشارة[177]، وقد اشتركا معًا أيضًا في تعريف الآية، ويلاحظ اتساع السخاوى في بيان المعنى اللغوي للآية وتصريفها الصوتي[178]، فهو أطول من الكافيجى نَفَسًا فيه، مع استيعاب الأخير لأهم ما قيل في ذلك، وأما المعنى الاصطلاحي فقد اختلف بينهما، فانفرد الكافيجى بتحديده من الناحية المنطقية، فهي(في العرف طائفة من كلمات القرآن المتميزة عن غيرها بفصل، والفصل هو آخر الآية، ويسمى آخر الآية بالفاصلة)[179]، أما السخاوى فذهب إلى بيان سبب التسمية، وهو انها (في العربية الدلالة على الشيء والعلامة، وسميت آيات القرآن بذلك؛ لأنها علامات وشواهد ودلالات على صدق النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الحلال والحرام، وسائر الأحكام...)[180].

فإذا ما بلغنا كتاب (البرهان)للزركشي باعتباره الكتاب الشامل لعلوم القرآن وجدنا أن القدر الذي اتفق فيه المصنفان من المصطلحات المفسرة قليل. وعمومًا فالمصطلحات المفسرة في البرهان قليلة بالنسبة إلى حجم الكتاب، وهو

مأخذ سبقني إليه د. حازم حيدر[181]، وبمراجعة الجزأين الأول والثاني من البرهان، وهما اللذان احتويا على علوم القرآن الأساسية[182] لاحظنا جانبًا كبيرًا من علوم القرآن وتفصيلاتها لم يتعرض له الزركشي بتعريف، وإن كان قد عرّف جانبًا منها في بعضه غموض أو نقص، والجدول التالي يبين أهم ما وقفنا عليه من ذلك:

ما لم يذكر له اصطلاحًا	ما ذكر اصطلاحه	ملاحظات
المبهمات(155/1)	المناسبة (35/1) الفواصل (53/1)	فيه غموض
فواتح السور (164/1)	الوجوه والنظائر (102/1)	فيه تفصيل وترجيح
اللغات (211/1)	المتشابه (في الورود) (112/1)	
الإعراب (300/1)	المكى والمدني (187/1)	
القراءات الشاذة (336/1)	الغريب (291/1)	فيه نقص وغموض
الوقف والابتداء (342/1)	التصريف (297/1)	فيه نقص وغموض
علم الخط (376/1)	القراءات (318)	تأخر عن موضعه
الفصل والوصل (417/1)	المحكم والمتشابه (68/2)	
الإدغام (423/1)		
العام والخاص (18/2)		
المطلق والمقيد (15/2)		
الجدل (24/2)		

ما لم يذكر له اصطلاحًا	ما ذكر اصطلاحه	ملاحظات
الإعجاز (90/2)		
التواتر والآحاد (124/2)		

ونكتفي بمثال واحد على غموض المصطلح أو نقصه، وهو قوله في النوع الثامن عشر (معرفة غريبة، وهو معرفة المدلول) [183]، فمن المعروف أن معرفة المدلول أوسع من معرفة الغريب؛ إذ المدلول يطلق على مدلول الغريب والظاهر، كما يشمل مدلول اللفظة المفردة والتركيب، فبهذا يكون التعريف غير مانع، مع أن الخليل في كتاب العين ذكر الغريب بقوله: (الغريب الغامض من الكلام) [184]، وهذا يقتضي انه البعيد عن الفهم والإدراك[185].

ومما اشتركا في تعريفة مصطلح القرآن؛ فقد ذكره الزركشي تبعًا للنوع الخامس عشر، وهو (معرفه أسمائه واشتقاقها)، فجمع آراء أهل اللغة واختلافهم في معناه واشتقاقه، وسبب تسميته قرآنا، فحشد في ذلك حشدًا صالحًا(186)، وأما الكافيجى فإنه اقتصر على الرآيين المشهورين في أصل اشتقاقه، وهما "قرأ" و"قرن" وفصّل الأول وقدّمة، وجاء بالثاني بصيغة التمريض إشارة إلى ضعفه، فوافق الزركشي في ذلك مع زيادة بسط عند الزركشى ، غير أنه زاد على الزركشى زيادة مهمة، وهى ذكر المعنى الاصطلاحي للقرآن لقوله: (وأما في العرف فهو الكلام المنزل بالإيجاز بسورة منه)(187)، ولا شك أن المعنى الاصطلاحي هو مرادنا، والمعنى اللغوي على اهميته هو مدخل للمعنى الاصطلاحي، فالإقصار عليه إخلال، والاتيان بالمعنى الاصطلاحي جنوح إلى الكمال.

ومما سبق يبدو ان الكافيجى لم يكن مقلدًا لأحد من السابقين بدليل عدم التشابه بين التعريفات، وسياقتها عنده، كما أنه زاد تعريفات لا توجد كتبهم على قدر بحثي، فقد خالفهم في جزئيات كثيرة سواء في السياق أو في النتيجة، وهذا لا يدفع وجود نقص في تعداد المصطلحات التي اشتملت عليها قائمة الكافيجي، وهو أمر لا يقدح في سبقه إلى الاهتمام بالمصطلح وتخصيص الكلام فيه، وإثرائه لهذه الناحية، فإن كل أمرٍ مبتدع لابد له من نقص وهنات، ولعل هذا يدفعنا إلى اقتراح إفراد مصطلحات علوم القرآن بمعجم يجمعها دراسة وترجيحًا.

المبحث الثاني

المصطلح في علوم القرآن عند السيوطي

الأمر الذي يتضح لمن نظر في ترجمه السيوطي، وقائمة المصنفات التى صنفها يتحقق من موسوعيته؛ فقل أن يوجد علم لم يكن للسيوطي فيه تصنيف، وقلّ أن يوجد علم شرعي إلا وكانت له فيه مشاركة، وقد كان لعلوم القرآن والعربية الحظ الأوفى والنصيب الأوفر من هذه المصنفات، وأما قضايا التأصيل والمصطلح فقد كان للسيوطي حظ منها ليس بالقليل، فمن المعروف أنه اهتم بعلم أصول الفقه والمنطق[188]، وقد انعكس هذا الاهتمام على مصنفاته في اللغة والنحو وعلوم القرآن، وبحسبنا أن نشير إلى كتابه (المزهر) في علوم العربية الذي يعد مزجًا لمصطلحات أصول الفقه، ومصطلح الحديث وعلوم اللغة؛ وكذلك كتابه (الاقتراح) الذي يمثل تأصيلاً للنحو العربي على طريقة الأصوليين بالنسبة للفقه الإسلامي[189].

وليس المراد تتبع الفكر الأصولي والمصطلحي عند السيوطي بقدر ما هو الإشارة إلى وجوده ورسوخه عنده، وهو الأمر الذي جعله يتعجب من إغفال السابقين إعمال هذا الفكر في علوم القرآن [190]، ويقدِم على اقتحام هذا الميدان بكتابيه التحبير في علم التفسير[191]، والإتقان في علوم القرآن، وهما المصنفان اللذان بث فيها السيوطي أنواع علوم القرآن ونثر فيهما كثيرًا من مصطلحات هذه العلوم، ومن ثم يهتم هذا البحث بوصف طريقة السيوطي في الاصطلاح ومصادره وتعامله معها، خصوصًا البرهان للزركشي ومواقع العلوم للبلقيني والتيسير للكافيجى التي اتضحت علاقتها الوثيقة بمصنفاته هذه.

ويحسن أن نذكر نبذة مختصرة عن هذين المصنفين:

1. التحبير في علم التفسير: وهو أولهما تصنيفاً، فقد أتمه سنة 872هـ، فإذا كان مولوده عام 849هـ، فيكون صنفه في حدود الثانية والعشرين من عمره، دفعه إليه اهتمامه بعلوم القرآن وطموحه إلى تصنيفٍ في أصول التفسير إذ كان يتعجب (من المتقدمين إذ لم يدونوا كتابًا في علوم القرآن كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث)[192]، خصوصًا بعد أن اطلع على كتاب شيخه الكافيجى"التيسير في علوم التفسير"، وكتاب الشيخ جلال الدين البلقينى "مواقع العلوم من مواقع النجوم" [193]، وهو يرى ان الأول لم يشف له غليلاً ولم يهده إلى المقصود سبيلاً[194]، وأن الثاني هو الذي استحدثه على تصنيف التحبير، إذ يقول: (فظهر لي استخراج أنواع لم أسبَق إليها، وزيادة تتمات لم يستوفِ الكلام عليها، فجردت الهمه إلى وضع كتاب في هذا العلم...سميته بالتحبير في علم التفسير)[195]، وقد قسمه إلى مئة نوع ونوعين بعد المقدمة.

2. **الإتقان في علوم القرآن:**

وحجمه أضعاف كتاب التحبير، وقد صنفه بعده، ولعله من أهم الدوافع إليه؛ لأنه قال بعد ذكره: (ثم خطر لي بعد ذلك أن أُؤلف كتابًا مبسوطًا ومجموعًا مضبوطًا، أسألك فيه طريق الإحصاء، وأمشى فيه على منهج الاستقصاء، هذا كله وأنا أظن أني متفرد بذلك...)[196]، إلا أن الذي شجعه على خوض العمل في كتاب الإتقان هو وقوعه على كتاب البرهان للزركشي، فهو يقول: (فبينا أنّا أجيل في ذلك فكرًا، أقدم رجلاً وأؤخر الأخرى، إذ بلغني ان الشيخ الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي أحد متأخري أصحابنا الشافعيين ألف كتابًا في ذلك حافلاً يسمى: "البرهان في علوم القرآن"، فتطلبته حتى وقفت عليه...، ولما وقفت على هذا الكتاب ازددت به سرورًا، وحمدت الله كثيرًا، وقوى العزم على ما أضمرته، وشددت الحزم في إنشاء التصنيف الذي قصدته)[197]، وقد تضمن كتاب الإتقان ثمانين نوعًا على سبيل الإدماج، قال: (ولو نوعت باعتبار ما أدمجته في ضمنها لزادت على ثلاث مئة)[198]، وقد دخل فيه جُلّ كتابي التحبير[199]، والبرهان[200]، إن لم يكن كلهما إلى جانب الإفادة من كتب أخرى كثيرةً ذكرها ما بين مقدمة الإتقان ومواضعها من الكتاب، ونظراً لكثرة أنواع الإتقان وتشعبها، حاول بعض الباحثين تقسيهما حسب موضوعات عامة تجمعها، فقسمها الدكتور الشربجى إلى نوعين:

الأول: ما هو خاص بعلوم القرآن، كالمكي والمدني والفراشي والنومى، وأول ما نزل وآخر ما نزل...إلخ، والثاني: ما يتعلق بعلوم أخرى كأصول الفقه مثل خاصه وعامه وناسخه ومنسوخه...إلخ وعلوم اللغة مثل: حقيقته ومجازه، وكنايته وتعريضه...إلخ[201]. أما الدكتور عبد الحليم الشريف فقد قسمها إلى ثلاثة أنواع، أحدها: مباحث تتعلق بعلوم القرآن الكريم كالمكي والمدني ونحوه. والثاني: مباحث حول النص القرآني كأسماء القرآن وجمعه وترتيبه ، وناسخه ومنسوخه . والثالث: مباحث في القراءات كالعالي والنازل، والوقف والابتلاء، والإمالة ونحوها[202].

ويمكن الإفادة من جهد الباحثين في تقسم هذه الأنواع إلى أربعة مباحث كلية هي:

الأول: ما يتعلق بنزول القرآن. والثاني: ما يتعلق بتوثيق النص القرآني، ويدخل في الأنواع التي تذكر جمعه وترتيبه وحفظه ورواته وأنواع أسانيده.

والثالث: ما يتعلق بوجوه أدائه، ويدخل فيه: ذكر الأحرف السبعة وما يتعلق بقراءاته، وطرق أدائها واختلافاتها. والرابع: ما يتعلق بأساليبه، ويدخل فيه التقسيمات الأصولية، كعامه وخاصه، ومطلقه ومقيده، ومحكمه ومتشابه. والتقسيمات اللغوية والنحوية والبلاغية كحقيقته ومجازه، وكنايته وتعريضه، وإعرابه وغريبه...ونحو ذلك.

وعبارات السيوطي عن كتابه هذا، تشير إلى مدى إعجابه به وثنائه عليه، كقوله: (فوضعت هذا الكتاب العليّ الشّأن الجلي البرهان، الكثير الفوائد والإتقان...) [203]، ووصفه إياه في خاتمته بأنه (البديع المثال، المنيع المنال، الفائق، بحسن نظامه على عقود الآل) [204].

دور المصطلح وآليته عند السيوطي:

من المقرر أن السيوطي لم يكن هدفه من جمع علوم القرآن ذكر اصطلاحاتها استيفاءً، وإنما كان هدفه استيفاء هذه العلوم في صورة أنواع، ولذلك لم تكن الصبغة العامة لكتابه هي صبغه المصطلح ولا أفرد له أبوابا. وقد كان هذا الهدف أيضًا هدف سابقَيْه الزركشي والبلقيني وغيرهما، ومن ثم قلّ عندهم تعريف الأنواع التي ذكروها، بخلاف الكافيجي، كما سبق بيانه.

وهذا يعذرنا في اختلاف طريقة تناولها لدراسة المصطلح عند السيوطي عنه عند الكافيجى لاختلاف نوع الاهتمام بينهما.

مصادر السيوطي في المصطلح:

كثرت مصادر السيوطي بوجه عام وتنوعت، ومن ادله ذلك: أنه نص في مقدمة الإتقان وحده على أكثر من مئة وخمسين مصدرًا، بخلاف ما بداخل الكتاب، خصوصًا وأن قضية المصادر عند السيوطي تمثل مشكلة من حيث طريقة التعامل معها، ومن مظاهر ذلك:

1. كثرة نقوله عن العلماء وحشد ما يمكنه الوصول إليه من المصادر في المسالة الواحدة، ففي تحريره للخلاف في سورة الفاتحة مكة ام مدنية؟ الذي لم يزد على صفحة واحدة، صرح بثمانية مصادر هي: صحيح البخاري وتفسير الواحدي وتفسير الثعلبي وتفسير الغرياني فضائل القرآن لأبى عبيد، وتفسير ابن عطية وكتاب الأوسط للطبراني، وتفسير أبى الليث السمرقندي[205].

2. عدم الإشارة إلى المصدر في بعض الأحيان، فقد نقل من الزركشي اصطلاحات العلماء الثلاثة في المكى والمدني مصدرًا إياها بقوله: (أعلم أن للناس في المكى والمدني اصطلاحات ثلاثة) [206].

3. مناقشته لما ينقل وتعقبه إياه، كنقله عن ابن الفرس أن قوله تعالى: ((سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ)) (207) نزلت يوم بدر، وتعقبه بقوله: (وهو مردود، لما سيأتي في النوع الثاني عشر(208)، يشير إلى (ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه)، إذ ذكر انها نزلت بمكة، وروى اثرًا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يتساءل أي جمع؟ حتى كان يوم بدر وانهزمت قريش، فنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول: ((سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الُّدبُرَ)) (209).

والذي يهمنا في هذا المبحث الإشارة إلى أهم المصادر التي اعتمد عليها في كتابيه المشار إليهما –خصوصًا في قضية المصطلح– تنحصر في مصادر ثلاثة، هي:

الاول: البرهان في علوم القرآن للزركشي.

الثاني: مواقع العلوم في مواقع النجوم لجلال الدين البلقيني.

والثالث: التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي.

ويمكن أن نستخلص أن هنا زيادات للسيوطي على كل من البرهان ومواقع العلوم وإن كانت يسيرة؛ فقد عرف بعضه ما أهمله الزركشي كالعام والخاص والمقيد والإدغام، كما أنه عرف في التحبير بعض ما أهمله البلقيني كالترادف(210)، والمطلق والمقيد(211)، والفصل والوصل(212)، والقصر(213).

تطور المصطلح عند السيوطي:

وهنا قد يطرأ للباحث تساؤل عن مدى تطور المصطلح عند السيوطي بين التحبير والإتقان، مادام الإتقان جاء متأخرًا عن التحبير وساهم فيه عامل قوي، وهو اطلاع السيوطى على البرهان للزركشي.

وللإجابة عن هذا التساؤل راجعنا كتابي التحبير والإتقان لتفريغ المواضع التي ذكرت فيها المصطلحات ومقابلتها، وأهم ما توصلت إليه المقابلة ما يلي:

1. ان السيوطي زاد في الإتقان مصطلحات لم يذكرها في التحبير، مثل: الإدغام والإظهار(214)، والمد والقصر(215)، والعام (216)، والمشكل(217)، والمنطوق(218)، مع أن السيوطي ذكر بعضها في التحبير، لكن دون تعريف كالمشكل(219).

2. زاد السيوطي في التحبير نوعًا لم يذكره في الإتقان، وهو الترادف، فقد خصّه بالنوع الثالث والأربعين، وعرفه بأنه (اتحاد المعنى وتعدد الألفظ) (220)، ولم يخصص له في الإتقان نوعًا مستقلاً وإنما ذكره في موضوعين:

الأول: في النوع السادس والخمسين، وهو الإيجاز، إذ ذكر النوع الثامن وهو (عطف أحد المترادفين على الآخر).

والثاني: في النوع الثامن والسبعين وهو معرفه شروط المفسّر، حيث نبّه على أن المفسّر ينبغي له أن يتجنب ادعاء التكرار، وقرّر أن (رفع توهم التكرار في عطف المترادفين) (221) من واجباته.

3. اشتراك التحبير والإتقان في إيراد بعض المصطلحات، والغالب على ذلك أنه لم يزد في الإتقان عن مصطلحه في التحبير زيادات متعلقة بأصل المصطلح أو شرحه، إلا في تعريفه للمطلق، فقد عرّفه في التحبير بقوله: (الدال على الماهية بلا قيد)(222)، وقد عرفه في الإتقان بالتعريف نفسه غير أنه زاد (وهو مع المقيّد كالعام مع الخاص)(223)، إلى جانب أنه في التحبير جاء به بعد المفهوم، وفي الإتقان جاء به قلبه ، أما بقيه المصطلحات فقد كانت فى الإتقان مطابقة للتحبير، كالمجمل وهو (ما لم تتضح دلالته)(224)، غير انه زاد في الإتقان أمورًا ليست في أصل التعريف، كالجزم بوقوعه في القرآن(225)، وأسباب الإجمال(226)،

وقد يذكر في التحبير نوعين متلازمين، فيعرّف أحدَهما مستغنيًا به عن الآخر، كالمنطوق والمفهوم، إذ عرَّف المفهوم بأنه (ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق) (227)، ثم ثنى بالمنطوق ولم يعّرفه، وإنما ذكر دلالالته، اما في الإتقان فقد بدأ بالمنطوق وعرّفه بأنه (ما دل عليه اللفظ في محل النطق(228)، وقسّم دلالاته وزاد فيها، ثم ثنى بالمفهوم وعرّفه بنفس تعبير التحبير، ثم ذكر نوعيه(229).

وقد آثرنا أن نمثل بالمصطلحات الخاصة في علوم القرآن دون ما أشتهر في علوم البلاغة مثلاً من المصطلحات.

ولعل هذه النتائج تقودنا إلى أن تطور المصطلح بين التحبير والإتقان لم يكن كبيرًا إذا استثنينا مصطلحات البلاغة– التي كانت راسية تماما قبل السيوطي بزمن طويل–، وربما عُزى ذلك إلى اعتماده في الجانب الأكبر على المؤلفات التي قبله خصوصًا الزركشي، وقد تقدم انه لم يعتن اعتناء كبيرًا بالمصطلح في كتابه، ومع ذلك يبقى أن السيوطي سجل جملة صالحة من المصطلحات في كتابيه التحبير والإتقان. وإن كان لم يفرد لها بابًا خاصًّا، كذلك الذي أفرده الكافيجي، ويرجع هذا إلى طبيعة الهدفين من التأليف، فبينما استهدف السيوطي جمع علوم القرآن في مصنف كان شيخه قد استهدف إفراد الاصطلاح وأصول التفسير بمنصف خاص، بغض النظر عن صغر حجمه أو عدد ما تناوله من المصطلحات.

المبحث الثالث

المصطلح بين السيوطي والكافيجى

ونتطرق هنا إلى تساؤل مهم، لأن له علاقة حميمية بأصل هذا البحث، وهو: هل تأثر السيوطي بالكافيجى في تصنيفه لكتاب التحبير؟ وما مدى هذا التأثر إن كان؟ وللإجابة على هذا التساؤل أقول:

يعد الكافيجى من أهم شيوخ السيوطي البارزين الذين أثنى عليهم ثناء كثيرًا، فهو يقول عنه (ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجى أربع عشرة سنة فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك)(230)، وهو يصفه بقوله: (الإمام المحقق علامة الوقت أستاذ المعقولات)(231)، ومع ذلك فقد أثبت السيوطي في كتابيه التحبير والإتقان تأثره بكتابي البرهان للزركشي، مواقع العلوم للبلقيني، دون تأثره بشيخه الكافيجي، فهو في التحبير يرى أن (ما أهمل المتقدمون تدوينه، حتى تحلى في آخر الزمان بأحسن زينه علمُ التفسير الذي هو كمصطلح الحديث؛ فلم يدونه احد في القديم ولا في الحديث حتى جاء شيخ الإسلام علامة العصر قاضى القضاة جلال الدين البلقينى فعمل فيه كتابه"مواقع العلوم في مواقع النجوم"، فنقحه وهذبه وقسم أنواعه ورتبه، ولم يسبق إلى هذه المرتبة)(223)، وهذا تصريح بأنه يجعل السبق في هذا الفن المخصوص لقاضى القضاة جلال الدين البلقينى.

وأما في الإتقان، فهو يعلن أنه لم يكن–حين قرر السبق للبلقينى في جملة هذا العلم، والسبق لنفسه في مسائل كثيره منه–قد اطلع على كتاب البرهان للزركشي، فهو يقول: (هذا كله وأنا أظن أنى متفرد بذلك غير مسبوق بالخوض في هذه المسالك) (233)، حتى سمع بكتاب الزركشى وحصل عليه ، فأصبح السبق عنده على التريب للزركشي ثم للبلقينى ثم له، وهو في كلا الموضوعين ينسب الحافز الأول على تصنيفه في علوم القرآن كتاب البلقينى، فما دور الكافيجى في هذه الدورة العلمية؟

أما السيوطي فتتلخص اجابته على هذا التساؤل في أن الكافيجى لم يكن له كبير اثرٍ في هذا الباب، بل ربما لم يستفد من جهده شيئًا، فهو يذكر أنه بينما كان يتعجب من عدم تدوين المتقدمين كتابًا في علوم القرآن، مضاهيًا لعلوم الحديث، سمع أستاذه الكافيجى يذكر أنه دوّن في علوم التفسير كتابًا لم يسبق إليه، فكتبه عنه، وقد قدّم السيوطي تقويمًا مختصرًا لكتاب الكافيجى يتمثل فيما يلي:

1. أنه صغير الحجم جدًّا(234).
2. أن (حاصل ما فيه بابان: الأول: في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية، والثاني: في شروط القول فيه بالرأي، وبعدهما خاتمة في آداب العالم والمتعلم) (235).
3. أن هذا الكتاب نتيجة لهذا الوصف (لم يشف لي غليلاً، ولم يهدني إلى المقصود سبيلاً) (236).

ويفهم من هذا أن السيوطي لم يستفد من كتاب الكافيجي في تصنيفه التحبير، ومن ثم في تصنيفه الإتقان (237).

وينبغي أن نحلل عبارات السيوطي التي ذكر فيها حكمه على كتاب التيسير كما نحلل صنيعه في كتاب التحبير في محاولة للوصول إلى مدى دقة حكمه على كتاب شيخه الكافيجي وتقرير ما إذا كان قد تأثر به أو أنه لم يرو له غليلاً ولم يهده إلى المقصود سبيلاً كما ذكر.

والمتأمل في كتابي التحبير والتيسير يستغرب موقف السيوطي من كتابه شيخه الكافيجي، الذي دفعه إليه فكتبه عنه، ثم لم ينسب له أي فضل في تصنيف كتاب التحبير، وحصر الفضل في كتاب مواقع العلوم للبلقيني وزياداته الشخصية التي زادها، ومرجع الاستغراب أن وصف السيوطي لكتاب التيسير لم يكن دقيقاًن بل يصح أن يقال أنه اتسم بشيء من الحيف؛ فقد وصفه بأن (حاصل ما فيه بابان، أولهما: ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية، وثانيهما: في شروط القول فيه بالرأي، وبعهدهما خاتمة في آداب العالم والمتعلم) (238)؛ والحقيقة غير ذلك، فالبابان اللذان ذكرهما السيوطي ما هما إلا باب واحد هو الباب الأول عند الكافيجي، فهو الذي جعله خاصاً بالمصطلحات ونص على ذلك، وهو لم يقتصر على تعريف التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية، وإنما ذكر فيه جملة من

الاصطلاحات الأخرى، كإعجاز القرآن والكلام والمحكم والمتشابه والدلالة والنزول، إلى جانب مجموعة من المباحث المتنوعة التي بلغ بها الباب فوق الثمانين صفحة، ولعل الذي أوقع السيوطي في هذا الوهم أن الكافيجي بعد أن انتهى من تعريف الآية قال: (ثم إن التواتر شرط في نقل القرآن ..) (239)، ثم شرع في ذكر ما يتعلق بنقل القرآن ونظمه مفصلاً بعض التفصيل، ثم رجع إلى الاصطلاح فقال: (ثم إن للقرآن قسمين: محكم ومتشابه ...) (240) الخ، فظن السيوطي أنه لم يتعد تعريف ما ذكر، ولعل هذا يفسر اقتصاره في صدر التحبير على هذه المصطلحات التي ذكرها ولم يزد عليها (241).

إلا أن هذا الاعتذار لا يخلي السيوطي من المسؤولية، وذلك لأمرين:

الأول: أن تقسيم الأبواب في كتاب التيسير واضح، وكذلك ترجمة كل ذلك؛ فالباب الاول هو في الاصطلاحات وهو ينتهي بالكلام عن أسباب النزول، والباب الثاني في القواعد والمسائل، وقد بدأه بدلالة المحكم والمتشابه وأنهاه بطرقِ تحمل التفسير وأدائه، ومن ثم فإلغاء السيوطي للباب الثاني وقسمه للباب الأول إلى بابين، لم يوبهما الكافيجي، وحصره ما عالجه كتاب التيسير من اصطلاح في هذه الاصطلاحات الخامسة، كل هذا يصعب الاعتذار عنه ووقوع الوهم فيه.

الثاني: أن السيوطي نقل من كتاب التيسير جملة من علوم القرآن ومصطلحاتها في الأنواع التي ادعى انها من زياداته، وهذا يشير إلى أنه قرأ كتاب التيسير باهتمام.

وهذا يدعونا إلى مقارنةٍ متأملة بين الكتابين لعلها تقود إلى وجه الحق في هذا الموضوع، إذ تتلخص أهم نتائجها فيما يلي:

1. أفراد السيوطي مقدمة سماها (المقدم في حدود لا بد من معرفتها) (242)، ذكر فيها تعريف التفسير والتأويل والقران والسورة والآية، وهذا واضح في اقتدائه بشيخه الكافيجي، إذ أنه أفرد بابًا في الاصطلاحات ظن السيوطي أنها هي التي أفرد مقدمته لها، فلم يزدد عليها.

2. في تعريفه لهذه المصطلحات تأثر بما ذكر الكافيجى تأثرًا واضحا، ففي تعريفه للتفسير نقل تعريف الكافيجى له، وهو قوله: (هو كشف معانى القرآن وبيان المراد...سوآءً كانت معانى لغوية أو شرعية بالوضع او بمعنوية المقام وسوق

الكلام و بقرائن الأحوال)(243)، فقد قال : (وقال بعضهم : التفسير كشف معانى القرآن وبيان المراد منه سواء كانت معانى لغوية أو شرعية ، بالوضع أو بقرائن الأحوال ومعنوية المقام) (244) ، والمستغرب أنه نقل قبل ذلك تعريف أبي حيان مصرحًا بمصدره، ثم نقل تعريف الكافيجى مصدرًا إياه بأنه قول بعضهم، مع أنه تعريف شيخه الذي في كتاب التيسير الذي قرأه وكتبه عنه، وأما تعريف القرآن اللغوي فهو منقول نصًا عن الكافيجي(245)، غير أنه جاء بالتعريف الاصطلاحي مخالفًا لتعريف الكافيجي. ونحو ذلك يقال في تعريفه الآية، فهو منقول نصًا من التيسير (246)، إلا أن الكافيجى بعد أن ذكر بعض الأوجه قال: (وقيل: أنها مأخوذة من أوى إليه. (247)، فاختصر السيوطي هذا الوجه بقوله: (وقيل غير ذلك) (248)

3. جعل السيوطي ما زاده على كتاب البلقيني مواقع العلوم خاصًا له، فأضافه لنفسه مصرحًا أنه من زياداته، وبمقارنه هذه الزيادات بكتاب التيسير للكافيجى نلاحظ أن كثيرًا منها موجود فيه، بل ويتضح في بعضه نقل السيوطي من التيسير، ويمكن تقسيم هذه الزيادات إلى نوعين:

الأول: في علوم القرآن عامة مثل كيفية النزول (249). ومعرفة المفسرين(250)، طرق تحميل التفسير(251).

والثاني: في المصطلحات، مثل المحكم والمتشابه (252)، والنسخ(253).

فقد أفرد السيوطي النوع الثاني والتسعين بعنوان (معرفة المفسرين) (254)، قال: (وهذا النوع من زياداتي، وهو مهم)(255)، ثم ذكر من أشتهر من الصحابة بمعرفة التفسير ثم من التابعين ومن تبعهم حتى محمد بن جرير الطبري، وهذا النوع مستوفي عند الكافيجي(256)، ولعل السيوطي لم يزد فيه شيئًا، مع اختلافٍ في العبارة والتقديم والتأخير، مع زيادة فوائد عند الكافيجى ليست عند السيوطي، وفي مجال الاصطلاح يمكن التمثيل بالمحكم والمتشابه، فقد أفرد له السيوطي النوعين الرابع والأربعين والخامس والأربعين وقال: (هذان النوعين من زيادتي)(257) مع أن الكافيجى ذكرهما بتفصيل كثير(258)، وقد اعتمد السيوطي في تعريف المحكم والمتشابه على النقل دون ترجيح، فذكر الاختلاف في المحكم على أقوال: (ناسخه وحلاله وحرامه وفرائضه وما نؤمن به ونعمل به)(259)، أو أنه (الفرائض والأمر والنهى والحلال والحرام)(260)، أو غير ذلك. كما ذكر الاختلاف في المتشابه، هل هو (المنسوخ والمؤخر والمقدم والامتثال

والأقسام وما يؤمن به ولا يعمل به) (261). أو هو (الحروف المقطعة في أوائل السور) (262)، وبعبارة أخرى: هو مالم يتضح معناه أو هو ما استأثر الله بعلمه. أما الكافيجى فقد عرَّف المحكم والمتشابه تعريفًا لا يعتمد على النقل، فالمحكم (هو المتضح المعنى) (263)، والمتشابه هو (ما تكون عبارته مشتبهة محتملة) (264).

وإذا كان السيوطي لم يصرح بترجيح، فالمفهوم من صنيعه الميل إلى أن المتشابه هو ما استأثر الله بعلمه وقد نسبه إلى الجمهور(265)، ويرشح ذلك أنه أفرد النوع السادس والأربعين للمشكل، وفرق بينه وبين المتشابه، بان (المتشابه لا يفهم معناه والمراد منه، وهذا يفهم بالجمع، إذ المراد منه الآيات التي ظاهرها التعارض المنزه عنه كلام الله) (266)، أما الكافيجى فقد أدخل المشكل في أنواع المتشابه صراحة، إذ جعل المتشابه (يندرج فيه الخفي والمشكل والمجمل) (267)، وجعله نوعين:

الأول: ما فيه اشكال لكنه يفهم بالاجتهاد في تتبع الدلالات، وقد جعل لهذه الدلالات مبحثًا مطولاً(268).

والثاني: هو (الذي بلغ في الخفاء نهايته، بحيث انقطع رجاء البيان عنه، وهو مالا طريق إلى دركه أصلاً) (269).

وإتماما للفائدة واستكمالا للاستدلال نسوق هذا الإحصاء المقارن بين المصطلحات عند الرجلين؛ فجمله ما ذكره الكافيجى في التيسير من مصطلحات علوم القرآن-إذ استثنينا مصطلحي الضبط والوجادة-أربعة عشر مصطلحا(270)، وشاركه السيوطي في ذكر سبعه منها (271)، عرف منها ستة وترك السابع وهو النسخ بدون تعريف على الرغم من توسعه في مباحثه.

وهذا جدول لما شارك فيه السيوطي الكافيجى من مصطلحات مفسرة بينهما:

م	المصطلح	فى التيسير	في التحبير فى التحبير	فى الإتقان
1	التفسير(272)	ذكر مأخذ لغة ثم مؤداه العرفي في علوم القرآن	نقله السيوطى بحروفه ناسبا إياه إلى (بعضهم) كما سبق	ذكر معناه لغة واصطلاحا ثم قارن بينه وبين التأويل وفيه توسع
2	التأويل (273)	ذكر معناه في العرف كما مر بنا في المبحث السابق وأطال	لخص كلام الكافيجى في سياق تفريقه بين التفسير والتأويل	نقل كلام الكافيجى في التفريق بينهما بدون إشارة إليه.
3	القرآن (274)	ذكر معناه اللغوي ومناسبته ثم ذكر المعنى الاصطلاحي وقد مر	لخص كلام الكافيجى في هذا المعنى	اتسع في بيان الخلاف بين اللغوين حول المعنى اللغوي دون الاصطلاحي
4	السورة(275)	ذكر معناها الاصطلاحي موجزا	فصل في معناها اللغوي ومناسبته للمعنى الاصطلاحي، ثم ذكر المعنى الاصطلاحي	توسع في هذين المعنين أكثر منه في التحبير

م	المصطلح	فى التيسير	في التحبير فى التحبير	فى الإتقان
5.6	المحكم والمتشابه (276)	ذكر المعنى الاصطلاحي لهما ببسط وتفصيل، مع دقه تعبير. وقد مر	نقل التفريق بينهما دون تعرض للاصطلاح على رغم أنه قال إن هذا الباب من زيادته	نقل التفريق بين مصطلحي المحكم والمتشابه ولم يرجح شيئا، وقد مر
7	النسخ(277)	ذكر مصطلح النسخ لغة واصطلاحا	ذكر الناسخ والمنسوخ في النوعين الحادي والستين والثاني والستين، لكنه لم يذكر الاصطلاح مع تفصيله في ما سوى ذلك.	ذكر الناسخ والمنسوخ باستفاضة في النوعين السابع والأربعين، لكنه لم يذكر الاصطلاح

فيتحصل مما سبق:

- أن السيوطى مسبوق بالكافيجى في إقامة مبحث للمحكم والمتشابه، بل مبحث الكافيجى أوسع.
- أن طريقة البحث في هذ الباب قد اختلفت كثيرًا بين السيوطي والكافيجي.

- أن اعتبار السيوطي مبحث المشكل من زياداته كما نص على ذلك (278) غير مسلم، فقد بحثه الكافيجى ضمن المتشابه، فعدم إفراده إياه كان عن قصد لا عن إهمال أو سهو.
- كما أن عند الكافيجى أبوابا لا توجد عند السيوطي، مثل: شرف علم التفسير ومراتب الدلالة والتعارض والترجيح، كما زاد السيوطي مباحث متعلقة بعلوم القرآن مطلقًا كالنهاري والليلى والصيفي والشتائي والفراشي والنومى، أو ببعض دلالته: كالغريب والمعرب والمشترك والترادف، إلى جانب الكثير من المصطلحات البلاغية كالإيجاز والإطناب والقصر والاحتباك واللف والنشر، وهذه الزيادات على الكافيجى بعضها مأخوذ عن البلقينى، وبعضها من محض زيادة السيوطي كما مرّ.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات؛ فلقد تغيا البحث أمرين مهمين هما: إبراز دور علماء المسلمين في قضايا المصطلح، والاهتمام ببعض العلماء الذين لم ينالوا حظهم من الدراسة

وقد سار البحث من خلال ثلاثة مباحث ركز الأول على التعريف بعلوم القرآن قبل الكافيجى والسيوطي، وبحث الثاني أهم قضايا المصطلح عند الكافيجى حيث ناقش إنكار السيوطي سبقَه في مجال أصول التفسير وهو الأمر الذي ساهم في إغفال الباحثين دراسة تراث الرجل، وأثبت أنه أول من أفرد المصطلح في علوم القرآن باهتمام خاص. وأما الثالث فبحث المصطلح عند السيوطي مقارنا بجهود السابقين عليه.

وقد توصل البحث بحمد الله إلى نتائج من اهمها:

1. أن علوم القرآن نشأت مبكرا وفي صور مختلفة إلا أن لها نتيجة واحدة هي بكور الاهتمام بهذه العلوم.
2. أن هناك كتبا غير التي تذكر في علوم القرآن قد اهتمت ببعض هذه العلوم ككتاب الإكسير للطوفي.
3. أن الكافيجى هو أول من افرد مصطلحات علوم القرآن بالإهتمام.
4. أن السيوطى كانت له إضافات على سابقيه في علوم القرآن ولم يقتصر دوره على مجرد الجمع.

وإن كان لى من إقتراحات في الدراسة أو في ضوئها فأهمها:

1. الإهتمام بقضايا المصطلح في تراثنا الإسلامي وتأسيس هذا العلم الحديث على أسس قويمة تجمع بين أصالة التراث ومعاصرة الممارسة.

2. إفراد موسوعة شاملة لمصطلحات علوم القرآن تعتمد الأصوب مما قدمه العلماء.

3. الاهتمام بالمغمورين من علماء الإسلام خصوصا في مجال علوم القرآن.

وأسأل الله أن يغفر الزلل ويقبل العمل.

الهوامش

(1)من (ص31) إلى (ص92).

(2)لقب بالكافيجى-بفتح الياء الأولى-لاهتمامه بكافية ابن الحاجب شرحا وإقراء وتدريسا. (ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي ص149)

(3)بغية الوعاة للسيوطى (117/1).

(4)قال السيوطى: (ودخل إلى القاهرة أيام الأشرف برسباي).قلت:"وقد ملك الأشراف سنة 825هـ، وولادة الكافيجى سنة 788هـ، فيكون دخوله مصر بعد عمر 37 عامًا، وهذا يجعلنا نرى أن قول السخاوى في الضوء اللامع "دخل مصر بعيد الثلاثين" غير دقيق.

(5)بغية الوعاة (117/1).

(6)ديوان الإسلام للغزى (63/4).

(7)بغية الوعاة (117/1).

(8)حسن المحاضرة(522/1).

(9)البدر الطالع (172/2).

(10) أتم السيوطي كتاب التحبير سنة 872هـ، وقال في مقدمة الإتقان داعيا للكافيجي:"مد الله في أجله وأسبغ عليه ظله" وهذا يدل على أنه كتبها في حياة الكافيجي.

(11) التحدث بنعمة الله (ص242).

(12) تراجع مصادر ترجمة الكافيجى السابقة.

(13) البدر الطالع (172/2)

(14) المصدر السابق، وهو مخطوط.

(15) الصدر السابق، وهو مخطوط.

(16) المصدر السابق، وهو مخطوط.

(17) الأعلام للزركلي(150/6)، وهو مخطوط.

(18) كشف الظنون (844/1)،وهو مخطوط.

(19) الضوء اللامع (260/80)، وهو مطبوع.

(20) البدر الطالع (172/2)، وهو مطبوع.

(21) الضوء اللامع (260/80)، وهو مطبوع.

(22) انظر بغية الوعاة (118/1)، وهو مطبوع

(23) انظر حسن المحاضرة (310/1).

(24) انظر المصدر السابق (311/1).

(25) انظر المصدر السابق (311/1).

(26) ذكر الداودى أسماء شيوخ السيوطي إجازة وقراءة وسماعًا، فبلغت عدتهم واحدا وخمسين شيخًا، الكواكب السائرة (228/1)

(27) حسن المحاضرة (414/1)

(28) المصدر السابق (414/1)

(29) المصدر السابق (445/1)

(30) انظر: التحدث بنعمة الله ص88، والضوء الامع (119/3)

(31) انظر الإتقان (13/1).

(32) انظر التحدث بنعمة الله من (ص105:ص163).

(33) تنظر مصادر ترجمته السابقة.

(34) كتاب يحيي بن يعمر في القراءة، ذكره ابن عطيه في مقدمة تفسيره (27/1)، ووصفه بأنه (جمع فيه ما روى من اختلاف الناس فيما وافق الخط، ومشى الناس على ذلك زمانًا طويلاً إلى أن ألِف ابن مجاهد كتابه في القراءات)

(35) الإتقان (353/1).

(36) نشر بتحقيق د.حاتم الضامن. ط/الرسالة-بيروت 1406هـ

(37) نشر بتحقيق محمد المديفر ط/الرشد-الرياض 1411هـ

(38) يقع كتاب قتادة في (24) صفحة، وكتاب أبي عبيد في (292)صفحة.

(39) نشر بتحقيق محمد عبد السلام ط/دارا لفلاح –الكويت 1408هـ

(40) بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة 397/2.

(41) نشر بتحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة بيروت.

(42) ومن أمثلة هذا الجمع مصنّف ابن وهب، المسمى: (الجامع)، فقد جعل جزءًا من أجزائه في علوم القرآن(64:38/3)، وسنن أبي داود السجستاني، إذ اشتملت سننه على أبواب قراءة القرآن وتحزيبة وترتيله (414/1)، ثم على كتاب الحروف والقراءات (425/2)، وأبو عيسى الترمذى إذ تضمن جامعه ثلاثة كتب، تشتمل على بعض علوم القرآن، وهى كتاب فضائل القرآن (154/5)، وكتاب القراءات (184/5)، وكتاب التفسير (198/5)، وكذلك مقدمات التفسير المحتوية على علوم القرآن كتفسير الطبري، وغيره.

(43) هى على الترتيب: الأول: ذكر ترتيب نزول القرآن وبيان المكى والمدني. الثانى: جمع المصاحف وكيفيته وسببه. الثالث: أن ترتيب القرآن هو ما هو عليه في المصحف لا على سبب النزول. الرابع: في الدفاع عن المصحف العثمانى ضد الشبهات. الخامس: نُسَخ المصاحف واختلافها. السادس: عدد سور القرآن الكريم والاختلاف فيها. السابع: في التفسير والتأويل والمحكم والمتشابه. الثامن: في كيفية استنباط معانى القرآن ومع تحرج عن ذلك ومن لم يتحرج.التاسع: في الأحرف السبعة والمراد بها. العاشر: في أجزاء القرآن وعدد الآيات والكلمات والحروف.

(44) انظر مقدمتان في علوم القرآن-آثر جفري (6-7).

(45) المدخل في علوم القرآن والتفسير، د. فاروق حمادة ص10، وقد تابعه على هذه النتيجة د.حازم سعيد حيدر، في دراسة علوم القرآن بين البرهان والإتقان (ص65)، دار الزمان-المدينة المنورة 1420هـ.

(46) علوم القرآن، د.عنان زرزور ص125، وقد جزم د، حازم حيدر أن هذه الكتب هى كتب في تفسير القرآن، انظر علوم القرآن بين ص83-84، ومن ثم مال إلى أن مصطلح (علوم القرآن) بالمعنى الإصطلاحى (نشأ في المائة الخامسة من الهجرة، وقبل ذلك كان يطلق على من ألّف في التفسير مؤلَّفًا أنه في علوم القرآن) (ص85).

(47) فنون الأفنان لابن الجوزي، تحقيق د.حسن ضياء عتر (ص94) (المقدمة).

(48) إتقان البرهان في علوم القرآن، د. فضل حسن عباس (8/1)، ويرى د.حازم حيدر ص86 أن أول كتاب أبرز هذا المصطلح من حيث الأسم والمضمون هو كتاب (التنبيه على فضل علوم القرآن) لابن حبيب، المتوفي سنة 406هـ.

(49) نشر بتحقيق د.على حسين البواب ط/مكتبة التراث –مكة 1480هـ.

(50) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبى شامة المقدسى تحيق طيار التي قولاج ص6.

(51) ذهب الأستاذ محمد أبو فضل إبراهيم إلى أن كتاب البرهان هو أول كتاب مصنف مستقلاً في هذا العلم، ولعل الأدق ما ذكرته من أنه أول كتاب مستوعب ومتوسع في الأبواب، والناظر في كتاب ابن الجوزى والسخاوى ونحوهما

يتراجع عن رأى الأستاذ أبى الفضل، كما أن (العلوم لا يمكن أن تكون بدايه التأليف بهذه السعة التي عند الزركشي) علوم القرآن بين البرهان والإتقان ص89.

(52) البرهان في علوم القرآن (ص9).

(53) سيأتى الكلام عن البرهان الزركشى فيما بعد (ص46).

(54) مقدمة مجلة فصول العدد الثالث والرابع، عدد خاص بالمصطلح الأدبى 1987 (ص4)، د. عز الدين اسماعيل، عن كتاب قراءة جديدة للمصطلح، حبيبة طاهر (ص33).

(55) قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، (ص11)،

(56) المعجم الوسيط (520/1).

(57) التعريفات للجرجاني (ص30).

(58) المصطلح النقدي، عناد غزوان، نقلا عن : قراءة جديدة للمصطلح في التراث النقدى العربى حبيبة طاهر مسعود (ص33).

(59) المصطلح الأصولى ومشكلة المفاهيم، د. على جمعة (ص33).

(60) التعريفات للجيرجانى ص44.

(61) ظل صاحب كتاب المبانى لنظم المعانى مجهولاً عند الباحثين حتى المستشرقين أنفسهم على الرغم من إفادة نولدكه منه في بحوثه، كما ذكر أرثرجفري، وكذلك اهتمام برجشتراسر به أيضًا، وعلى الرغم من نشر آرثر جفرى لمقدمة هذا الكتاب، إلا أن الباحثين بعد آرثرجفرى حاولوا حل هذه الإشكال على خلاف بينهم في ذلك، فقد ذهب د.غانم قدورى الحمد إلى ترجيح نسبته إلى حامد بن أحمد بن جعفر بن بسطام، وإلى هذا أيضًا ذهب د. السالم محمد محمود الشنقيطي، بينما ذهب الباحث محمد كاظم رحمتى إلى أن مؤلفه هو أحمد بن محمد العاصمى الكرامي، ولعله اتجه إلى هذا من اشارات المستشرق كلود جليو، إلى أن مؤلف الكتاب من الكرامية، وقد تداول ملتقى أهل التفسير هذه البحوث والترجيحات.(يراجع:ملتقى أهل التفسير:

http://www.tafasir.net/vb/showthread.php?t=4905&page=2

(62) مقدمتان في علوم القرآن، نشر آثر جفري، (ص201) فيما بعدها، ص172-174.

(63) مقدمة جامع التفاسير للراغب الأصفهاني (ص47).

(64) المصدر السابق (ص47).

(65) المصدر السابق (47)، وانظر بعدها إلى (ص51).

(66) كقوله في التفسير: (إنه تفعيل من فسرت النورة، إذا نضحت عليها الماء، لتنحل أواخرها، وينفصل بعضها عن بعض، وكأن التفسير يفضل أجزاء معنى المفسر بعضها من بعض حتى يتأتى فهمه والانتفاع به، كما أن النورة لا يتهيّأ الانتفاع بها، الإ بتفصيل اجزائها (بتفسيرها) الإكسير في علوم التفسير للطوفي (ص1).

(67) بصائر ذوى التمييز للفيروز آبادي (78/1)

(68) مقدمة جامع التفاسير (ص82).

(69) انظر المصدر السابق (ص82).

(70) مقدمة التفسير (ص83).

(71) تكلم د. حسن ضياء الدين عتر في مقدمته لفنون الأفنان ص38، على هذا العنوان، ورجح غيره وهو (عمدة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ)، إلا أنه أطهر بعنوان (نواسخ القرآن)، فلم نشأ أن نغيره، خصوصًا أنه العنوان الذي حملته إحدى النسخ المخطوطة.

(72) نواسخ القرآن (ص90).

(73) المصدر السابق (ص90).

(74) يبدأ القسم البلاغى في الكتاب من (ص29)، إلى (ص33)، وهى آخر الكتاب.

(75) الإكسير (ص21).

(76) الطود الراسخ في معرفة المنسوخ من الناسخ من (ص245)إلى (ص396) (للسخاوى من كتاب جمال القراء).

(77) انظر المرجع السابق (ص245-247).

(78) انظر التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي (ص123).

(79) انظر كشف الظنون (1358/2).

(80) قواعد التفسير د.خالد السبت (43/1).

(81) المرجع السابق (43/1-44).

(82) إلا ان كتاب إبن الصائغ قد سبقة مصنف كبير لسليمان، بن عبد القوى الطوفي، سماه الإكسير في علم التفسير، جعله في مقدمة وأقسام ثلاثة، فتكلم في المقدمة عن التفسير والتأويل والفرق بينهما، وجعل القسم الأول في الحاجه إلى التفسير والتأويل، وذكر اختلاف المفسرين وسببه، ووضع قانون يتوصل به إلى علم التفسير، وأما القسم الثانى فبث فيه أنواع العلوم التي أشتمل القرآن عليها، وينبغى للمفسر النظر فيها، ثم خص القسم الثالث بعلم المعانى والبيان الذي استغرق جلّ الكتاب (لكونهما من أنفس علوم القرآن).انظر الإكسير في علوم التفسير (ص29-333).

(83) التيسير في قواعد علم التفسير (ص285).

(84) المصدر السابق (ص116-117)

(85) بغية الوعاة (118/1).

(86) المصدر السابق (ص67).

(87) المصدر السابق (ص117).

(88) المصدر السباق (ص132).

(89) التيسر في قواعد علم التفسير (ص208) . يشغل الباب الأول من (ص 123) إلى (ص 207) ، والباب الثاني من (ص 208) إلى (ص285).

(90) يشغل الباب الأول من (ص123) إلى (ص207)، والباب الثاني من (ص208) إلى (ص285).

(91) انظر : الضوء اللامع (260/7).

(92) المختصر من علم الأثر للكافيجي (ضمن: سالتان في الحديث) (ص110).

(93) المصدر السابق : (112).

(94) انظر المصدر السابق (ص122–166).

(95) انظر: المصدر السابق (ص166–177).

(96) انظر: المصدر السابق (ص177).

(97) المختصر في علم التاريخ للكافيجي، (ص51–52).

(98) المصدر السابق (ص51–52).

(99) المصدر السابق(ص55).

(100) فكرة التاريخ بين السخاوى والكافيجي، د.سليمان الخطيب (72).

(101) التيسر (ص200).

(102) المصدر السابق (ص200).

(103) المفردات للراغب (ص489).

(104) التيسير (ص201).

(105) المصدر السابق (ص201). ولا يخفي أن هذا القول مبنى على إعتقاد الأشاعرة في الكلام النفسي، وهو أن القرآن عبارة عن المعنى الذي قام بنفس الله تعالى وأنه خلقه في اللوح المحفوظ أو فى نفس الملك. (انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن لأبى العز الحنفي (ص168-169)

(106) انظر التيسير من (ص200 إلى ص207)

(107) البرهان (1\228)، والإتقان (1\129).

(108) تفسير البيضاوى (1\19-20).

(109) التيسير (ص160)، والذي في مجاز القرآن (1\1) فيضمها.

(110) المصدر السابق (ص195-160).

(111) المصدر السابق (ص124-125).

(112) المصدر السابق (132).

(113) المصدر السابق (132).

(114) لم يصرح الكافيجى حين اختار الإصطلاح بأنه اصطلاح أهل المنطق إلا أنه هو الشائع في كتاب المناطق وأصحاب الكلام.

(115) انظر التيسير (ص161).

(116) المصدر السابق (ص161).

(117) التيسير (ص187) حاشية (8).

(118) انظر المصدر السابق (من ص123-149).

(119) المصدر السابق (ص150).

(120) انظر التيسير (ص150).

(121) انظر المصدر السابق(123–125).

(122) المصدر السابق(203).

(123) المصدر السابق (ص206).

(124) المصدر السابق (ص207).

(125) المصدر السابق (ص207)

(126) التيسير (ص161).

(127) المصدر السابق (ص161).

(128) المصدر السابق (ص161).

(129) (سو ة طه:5).

(130) التيسير (ص125–131).

(131) لسان العرب (414/14).

(132) مجموع الفتاوي (164/5).

(133) نقل الذهبي في كتاب (العلو)، أقوال السلف في علو الله تعالى. انظر (ص118) فما بعدها.

(134) التيسير (ص187).

(135) المرجع السابق (ص187).

(136) التيسير (ص132–136).

(137) انظر المصدر السابق (ص144إلى148).

(138) انظر المصدر السابق (ص152إلى159).

(139) انظر المصدر السابق (ص168إلى178).

(140) انظر المصدر السابق (ص179إلى184).

(141) انظر المصدر السابق (ص188إلى197).

(142) المصدر السابق من (ص31إلى ص92).

(143) انظر التيسير (ص228).

(144) المصدر السابق (ص229).

(145) انظر المصدر السابق (ص230إلى 234).

(146) المصدر السابق (ص235)، وتفصيل أنواع النسخ والخلاف فيه من (ص235إلى246). انظر التيسير (ص132).

(147) انظر التيسير (ص 132)

(148) انظر المرجع السابق (ص134).

(149) المرجع السابق (ص 132 -133)

(150) تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي (ص 25) ، تحقيق د. إبراهيم عوضين ، والسيد عوضين (ص 25) ، وانظر كشف الأسرار (45/1)

(151) تأويلات أهل السنة (ص5-6).

(152) انظر التيسير (ص132).

(153) انظر المرجع السابق (ص175).

(154) انظر المرجع السابق (ص194).

(155) انظر المرجع السابق (المقدمة) (ص65).

(156) اختارنا لهذه المقارنة بعض الكتب السابقة عليه، وهى:

–مقدمة الراغب الأصفهانى لتفسيره.

–فنون الافنان لابن الجوزى.

–جمال القراء للسخاوي.

–الاكسير في علم التفسير لاطوفي.

–البرهان للزركشي.

(157) انظر التيسير (ص256).

(158) انظر المصدر السابق (ص257).

(159) انظر المصدر السابق (ص259).

(160) انظر المصدر السابق (260).

(161) انظر البرهان (92/1).

(162) انظر المصدر السابق (102/1).

(163) انظر جمال القراء (485/2).

(164) انظر المصدر السابق (525/2).

(165) انظر مقدمة الراغب (ص55).

(166) راجع هذه المصطلحات في الإكسير، مثل : الاستعارة (ص109)، الكناية والتعريض (ص118)، التشبيه (ص132)،..إلخ.

(167) انظر البرهان (180/1).

(168) انظر (ص19)، من هذا البحث.

(169) انظر مقدمه الراغب لتفسيره (ص77 إلى 84).

(170) وهذا يؤخذ عليه؛ لان الكتاب في علوم القرآن، فهو أحوج إلى وجود المصطلحات فيه، نعم يمكن أن يحيل إلى المصطلحات التي يستدعيها التفسير حين التعرض لالفاظ شرعيه، كالصلاة والصوم وغيرها، أما المصطلحات الخاصة بعلوم القرآن فالمفترض أن تحتفظ بها كتب علوم القرآن.

(171) انظر فنون الأفنان (ص375).

(172) انظر زاد المسير (1/350-3،1).

(173) التيسير (ص185).

(174) التيسير (ص187).

(175) المصدر السابق (ص190).

(176) انظر زاد الميسر (1/351-352).

(177) انظر ص20من هذا البحث.

(178) انظر جمال القراء (1/40-42).

(179) التيسر (167-168).

(180) جمال القراء (40/1).

(181) انظر علوم القرآن بين البرهان والإتقان (ص627).

(182) ابتداء من ص295 الجزء الثاني إلى آخر للكتاب بدأ الزركرشي في الجانب البلاغي وتطبيق المصطلحات البلاغية على الاسلوب القرآني، وقد اعتبر الزركشي أن القول في أساليب القرآن (هو المقصود الأعظم من هذا الكتاب، وهو بيت القصيدة وأول الجريدة وغرة الكتيبة...) (البرهان 382/2)، ولكن الذي نعنيه بالعلوم الأساسية هو ما يتعلق بتقاسيم القرآن الأساسية التي لا يستغني عنها المفسر، كالمكي والمدني والناسخ والمنسوخ ...إلخ، لا فنون البلاغة التي تعد من الفضائل لا من الأساسيات.

(183)البرهان (291/1).

(184) العين (414/4).

(185) انظر التفسير اللغوى للقرآن (328).

(186) انظر البرهان في غلوم القرآن (277/1).

(187) التيسير (ص161).

(188) انظر مصنفاته في : التحدث بنعمه الله (ص105:137).

(189) افاد من السيوطي في المزهر من دراسات الاصوليين والمتحدثين ومزجها بالدراسة اللغوية، ففد امتاز تن سابقيه من اللغويين باهتمامه الكبير بهذه الأبحاث، ومن أمثلة ذلك ما أفرده من أنواع في معرفه المتواتر والآحاد، ومعرفه المرسل والمنقطع، ومغرفه من تُقبل روايته ومن تُرد، ومعرفه طرق الأخذ والتحمل ، فكتاب المزهر مزاج العقل اللغوى الأصولى المحدث ، ومن هنا يتضح فيه الميل إلى الجوانب الاصطلاحية والتأصيليه كما تظهر عناوينه.

(190) لم يكن السيوطى قد اطلع على البرهان، للزركشى ولا مواقع العلوم للبلقينى ولا التيسير للكافيجى ، وسيأتى موقفه بعد اطلاعه على هذه المصنفات في موضعه من البحث.

(191) من المستغرب أن د. محمد يوسف الشربجى لم يفرد هذا الكتاب ضمن مصنفات السيوطى في علوم القرآن، واكتفى بذكره عرضًا في أثناء كلامه على الإتقان، فلم يستوف بحثه كما استوفاه في مصنفات السيوطى الآخرى. السـيوطى وجهـوده في علـوم القـرآن (ص514-517).

(192) الاتقان (7/1).

(193) انظر المصدر السابق (7/1-8)، وانظر التحبير (ص28).

(194) انظر المصدر السابق ص(7/1)، وسنناقش مدى تقويمه لكتاب الكافيجى في موضعه ان شاء الله.

(195) التحبير ص29، وقد وقعت تسميته في مقدمته للاتقان (10/1) ب(التحبير في علوم التفسير).

(196) الاتقان (13/1-14).

(197) الاتقان (14/1-16).

(198) المصدر السابق (20/1).

(199) ذكر محقق التحبير أن الكتاب (أشتمل مع وجازته على أمور لم يذكرها الاتقان، كما يتضح من التحقيق) التحبـير (ص13).

(200) وصف الدكتور حازم حيدر كتاب الاتقان بأنه (بالجمله استحلاب للبرهان) علوم القرآن بين البرهان والاتقان (ص560).

(201) انظر السيوطى وجهوده في علوم القرآن (ص521-523).

(202) انظر السيوطى وجهوده في علوم القرآن د. عبد الحليم الشريف (ص213:236).

(203) المصدر السابق (16/1).

(204) المصدر السابق (129/2).

(205) الاتقان (34-35/1).

(206) المصدر السابق (26/1-27)، وقارن البرهان (187/1).

(207) (سورة القمر:45).

(208) الاتقان (62/1).

(209) ينظر: المصدر السابق (116/1).

(210) انظر: المصدر السابق 216.

(211) انظر: المصدر السابق 249.

(212)انظر المصدر للسابق 274.

(213) انظر المصدر السابق 278.

(214) انظر الاتقان (292/1).

(215) المرجع السابق (302/1).

(216) المرجع السابق (681/2).

(217) الاتقان (724/2).

(218) المرجع السابق (740/2).

(219) انظر التحبير (ص221).

(220) المرجع السابق ر ص216.

(221) الاتقان (1223/2).

(222) التحبير (ص249).

(223) الاتقان (736/2).

(224) التحبير (ص224)، والاتقان (693/2).

(225) أنظر الاتقان (693/2).

(226) انظر المصدر السابق (695/2).

(227) التحبير (ص245).

(228) الاتقان (740/2).

(229) انظر المصدر السابق (741/2).

(230) حسن المحاضرة (312/1).

(231) المصدر السابق (522/1).

(232) التحبير (ص28).

(233) الاتقان (14/1).

(234) الاتقان (14/1).

(235) المصدر السابق (7/1).

(236) المصدر السابق (7/1).

(237) لم يذكر السيوطى اسم الكافيجى في كتاب التحبير ولا في مقدمته، على الرغم من أن اطلاعه على كتابه التيسير كان قبل اطلاعه على مواقع العلوم؛ بدليل قوله : (ثم أوقفني شيخنا.. علم الدين البلقيني –رحمه الله تعالى– على كتاب في ذلك لاخيه قاضي القضاة جلال الدين، سماه مواقع العلوم من مواقع النجوم) الاتقان (8/1)، أما في

الإتقان فقد ذكره بخلاف الموقع المشار إليه آنفًا مرات ثلاث، اثنان منهما في قضيتبن نحويتين، والثالثة في قضية بلاغية،

أنظر الاتقان (530/1، 475، 895/2).

(238) الاتفان (7/1).

(239) التحبير (ص168-184).

(240) المصدر السابق (ص184) فما بعدها.

(241) انظر المصدر السابق (ص36-41).

(242) انظر التحببر (ص16-41).

(243) التيسير (ص124-125).

(244) التحبير (ص48).

(245) المصدر السابق ص38-39، وقابل التيسير (ص159،ص160).

(246) التيسير (ص167).

(247) التحبير (ص167).

(248) المرجع السابق (ص40).

(249) انظر التحبير (ص115)، والتيسير (ص201).

(250) انظر المرجع السابق (ص335)، والتيسير (ص246).

(251) انظر المرجع السابق (ص56)، والتيسير (ص258).

(252) انظر المرجع السابق (ص281)، والتيسير (ص184).

(253) انظر المرجع السابق (ص251)، والتيسير (ص229).

(254) انظر المرجع السابق (ص218)، والتيسير (ص184).

(255) المرجع السابق (ص335).

(256)انظر التيسير (ص246إلى 254).

(257) التحبير (ص218).

(258) التيسير (ص185) فما بعدها.

(259) التحبير (ص218).

(260) المرجع السابق (ص218).

(261) المرجع السابق (ص219).

(262) المرحع السابق (ص219).

(263) التيسير (ص185).

(264) المرجع السابق (ص187).

(265) انظر التحبير (ص220).

(266) المرجع السابق (221).

(267) التيسير (ص187).

(268)انظر المرحع السابق (ص198إلى 200).

(269) التيسير (ص188).

(270) هي: التفسير، والتأويل، والقرآن، والكلام، والانزال، والنزول، والاعجاز، والسورة، والآية، والمحكم، والمتشابه، والدلاله، والتعارض (المعارضة)، والنسخ.

(271)هى: التفسير، والتأويل، والقرآن، والسورة، والمحكم، والمتشابه، والنسخ،.

(272) التيسير ص123، التحبير ص36، الاتقان (1189/2).

(273) التيسر ص125، التحبير ص38، الاتفان (1189/2).

(274) التيسر ص 159، التحبير ص 38، الاتقان (161/1).

(275) التيسير ص167، التحبر ص40، الاتقان (165/1).

(276) التيسير ص185،187، التحبير ص219،218، الاتقان (640/1)

(277) التيسير ص229، التحبير ص251،الاتقان (700/2).

(278) التحبير (ص221).

فهرس المصادر والمراجع

1. اتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس ط/ دار الفرقان-عمان 1997م.
2. الاتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق مصطفي ديب البغا، دار ابن كثير، ط5، 1422هـ.
3. الاعلام للزركلي، ط/دار العلم للملاين، بيروت ط/11 1995م.
4. الاقتراح في علم اصول النحو للسيوطى تحقيق د.أحمد قاسم، ط/السعادة –القاهرة 1396هـ.
5. الاكسير في علم التفسير للطوفي، تحقيق د.عبد القادر حسين، المطبعة النموذجية،1977م.
6. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة.
7. البرهان في علون القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو فضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.
8. بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادى، تحقيق عبد العليم الطحاوى، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، 1421هـ.
9. بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
10. تأويلات أهل السنة لابى منصور الماتريدي، تحقيق إبراهيم عوضين.

11. التحبير في علم التفسير للسيوطي، تحقيق د.فتحي فريد، دار العلوم، ط1، 1982م.

12. التحدث بنعمه الله للسيوطي، تحقيق اليزايت مارى سارتين، المطبعة العربية الحديثة، مصر، 1972م.

13. التعريفات للجرجاني، تحقيق ابراهبم الابياري، دار الكتاب العربي، 1423هـ.

14. تفسير للبيضاوي، اعتناء المكتب العلمى للتراث. ط1/ دار البيان العربي، 1421هـ.

15. التفسير اللغوي للقرآن، د.مساعد الطيار، ط/دار ابن الجوزي1422هـ.

16. التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي، تحقيق ناصر المطرودي، دار القلم، ط1، 1410هـ.

17. الجامع لعلوم القرآن لابن وهب، تحقيق ميكلوش موارني، دار الغرب للاسلامي، 2003م.

18. جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي، تحقيق د. على البواب، مكتبه التراث، مكة المكرمة، ط1، 1408هـ.

19. حسن المحاضرة للسيوطي، تحقيق على محمد عمر، مكتبة للخانجي، القاهرة، ط1، 1428هـ.

20. دراسات في علوم القرآن، د.فهد الرومي، ط12، 1424هـ.

21. دبوان الاسلام لابن الغزى تحقيق سيد كسورى حسن، ط؟، دار للكتب العلمية-بيروت ط/1، 1411هـ.

22. زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، المكتب الاسلامي، بيروت، ط4، 1407هـ.

23. سنن أبى داود لسليمان بن الاشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط/دار الفكر-بيروت.

24. سنن الترمذى لابى عيسى الترمذي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر وآخرين ط/دار إحياء التراث العربي__بيروت.

25. السيوطى عصره وحياته، طاهر سليمان حمودة، المكتب الاسلامي، ط1، 1410هـ.

26. شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي تحقيق الشيخ ناصر الدين الالباني، ط9/المكتب الاسلامي1408هـ.

27. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

28. العقل وفهم القرآن للحارث المحاسبي، تحقيق د.حسين القوتلي، دار الكندي، بيروت، ط3 ، 1403 هـ.

29. علم التاريخ عند المسلمين، فرانز رونثال، ترجمة د.صالح العلي، مكتبة المثني، بغداد 1963هـ.

30. العلو للعلى الغفار للذهبي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1995م.

31. علوم القرآن بين البرهان والاتقان، د.حازم سعيد حيدر، دار الزمان، المدينة المنورة،1420هـ.

32. علوم القرآن، د.عدنان زرزور، ط1/المكتب الاسلامي، بيروت،1401هـ.

33. العين للخليل بن أحمد، تحقيق د.مهدى المخزومى ط1، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات–بيروت1408هـ.

34. فكرة التاريخ بين السخاوى والكافيجى د.سليمان الخطيب–ببت الحكمة–مصر.

35. فنون الافنان لابن للجوزي، تحقيق د. حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1408هـ.

36. قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم الاصطلاح، عبد السلام المسدى ط/ دار العربية للكتاب 1984م.

37. القاموي المحيط للفيروز ابادي ط6/ مؤسسة للرسالة1419هـ.

38. قواعد التفسير، د. خالد بن عثمان السبت، دار بن عفان، ط1، 1421هـ.

39. كشف الظنون عن أسامى الكتب و الفنون لحاجى خليفة، دار الفكر، 1982م.

40. الكواكب السائرة في اعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي، دار الكتب العلمبة–بيروت1418هـ.

41. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، 1410هـ.

42. ماهية العقل للحارث المحاسبي، تحقيق د.حسين القوتلى ط3/دار الكندى، بيروت، 1403هـ.

43. مجاز القرآن لابى عبيده معمر بن المثني، تحقيق د.محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

44. مجموع الفتاوى لابن تيمية تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية،–1416هـ.

45. المحرر الوجيز لابن عطية الاندلسي، دار بن حزم، ط1، 1423هـ.

46. المختصر في علم الاثر (ضمن : رسالتان في الحديث) تحقيق على زوين ط/مكتبة الرشد–الرياض 1407هـ.

47. المختصر في علم التاريخ للكافيجى تحقيق د. محمد كمال الدين–ط1/ عالم الكتب 1410هـ.

48. المدخل إلى علوم القرآن والتفسير،د. فاروق حمادة ط/مكتبة المعارف –الرباط1399هـ.

49. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لابى شامة المقدسى تحقيق طيار التي قولاج ط/دار صادر، بيروت 1975م.

50. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل وآخرين والمكتبة العصرية، بيروت 1412هـ.

51. المصطلح الاصولى للدكتور على جمعة منشورات علاء سرحان، ط1، 1425هـ.

52. قراءات جديدة للمصطلح في التراث النقدى العربي، حبيبة طاهر مسعود، مكتبة وهبه، ط1، 1429هـ.

53. معجم مقاييس اللغة لابن فارس، دار احياء التراث الاسلامي، ط1 ، 1422هـ.

54. المعجم الوسيط. معجم اللغة العربية ط/ دار الدعوة–القاهرة.

55. المفردات في غريب القرآن للاصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلانى دار المعرفة، بيروت.

56. مقدمة جامع التفاسير للراغب الأصفهاني، تحقيق د.أحمد فرحات ط 1/ 1405هـ.

57. مقدمتان فى علوم القرآن من كتاب المبانى وابن عطية، تصحيح عبد الله اسماعيل الصاوي، مكتبة الخانجي–الفاهرة 1392هـ.

58. مواقع العلوم في مواقع النجوم للبلقيني، تحقيق د.أنور خطاب ط/ دار الصحابه للتراث –طنطا 2007م

59. الناسخ والمنسوخ لقتادة، تحقيق د. حاتم الضامن ط/ مؤسسة الراسلة ط1406/2هـ.

60. الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز لابى عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق محمد المديفر–ط/مكتبه الرشد 1411هـ.

61. النشر في القراءات العشر لابن الجوزى، دار الكتب العلمية، بيروت.

62. نظم العقيان في وفيات الزمان للسيوطى ط/ دار الكتب العلمية–بيروت.

63. نواسخ القرآن لابن الجوزى، تحقيق محمد المليباري – الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ط 1 / 1404هـ .